نظرة
للثقافة و الإعلام

عبد اللطيف الحاجي

ملامح السياسة الثقافية في تصورات وبرامج الأحزاب السياسية بالمغرب

بدعم من مؤسّسة المورد الثقافي
في إطار برنامج السياسات الثقافية.

Culture Resource
المورد الثقافي

عنوان الدراسة:

ملامــح السياســة الثقافيــة في تصــورات وبرامــج الأحــزاب السياســية بالمغــرب

إنجاز: عبداللطيف الحاجي

الناشر: نظرة للثقافة والإعلام

التصميم والإخراج الفني: حمزة النعيمي

ردمك: 978-9920-40-940-7

الموقع الإلكتروني: www.nadra4cm.org

البريد الإلكتروني: nadra4cm@gmail.com

تاريخ الإصدار: 2022

بدعم من مؤسّسة المورد الثقافي
في إطار برنامج السياسات الثقافية.

مقدمة:

إذا كان مفهوم «الثقافة» من المفاهيم الأكثر تداولا في مباحث العلوم الاجتماعية المختلفة، وأشدها غموضا فيما يتعلق بماهيته ودلالاته، فإنها أيضا تظل الأكثر أهمية في مجتمعاتنا الحالية باعتبار وظيفتها، ولربما لم تكن على درجة من الأهمية بما هي عليه الآن، باعتبارها القضية الاستراتيجية الأهم في دينامية الشعوب والمجتمعات في وقتنا الراهن. فالثقافة ليست منتوجا للاستهلاك أو مضافا ننمي به الفكر ونمتع به الوجدان. بل هي استثمار، يخلق القيمة الأساسية التي تتأسس عليها التنمية، والتي هي «الإنسان»[1].

لقد عملنا في هذه الدراسة على توضيح مفهوم «الثقافة» في بعده الأنثروبولوجي وعبر رصد تطورات التعاطي مع المفهوم تاريخيا، لكن تركيزنا كان منصرفا عن السؤال التقليدي المتجاوز حول ماهيتها، إلى أمر آخر يتعلق بالتحديات التي تواجه الناس في حياتهم الاجتماعية وتفاعلاتهم اليومية ومتطلباتهم باختلاف مستوياتها، ويتعلق الأمر بـ «السياسة الثقافية» التي أصبح ينظر إليها من طرف الهيئات والمؤسسات الأممية بأنها يجب أن ترتبط بالخطة الشاملة للتنمية، أي ارتباط السياسة الثقافية بالسياسة الاقتصادية للمجتمع وبالتطور العلمي والرقمي فيه. حيث أشار المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية في أول دورة له سنة 1982 إلى أن: «الثقافة جزء أساسي من حياة كل فرد وكل جماعة، وأن التنمية – التي ينبغي أن تتخذ من الإنسان غاية لها- تنطوي على بعد ثقافي أساسي».

إن الموضوع الأساسي ضمن هذه الدراسة، هو تمثل الأحزاب السياسية المغربية للسياسات الثقافية ودرجة وعيهم بأن السياسة الثقافية لا تنبثق من أفكار عشوائية، ولا يمكن الإجابة عنها بالشعارات الرنانة، والحديث باحتفاء عن أهمية الثقافة دون تحديد مبادئ راسخة تحدد مسارها وترعاه، كما تحدد أهدافها مرحليا واستراتيجيا. ويأتي تركيزنا على هذا الموضوع بالنظر إلى اهتمامنا بالأحزاب السياسية ووظائفها ورغبتنا في أن تكون الأحزاب في مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين، وتميط عنها تلك الصورة النمطية والسلبية التي أصبحت مترسخة في أذهان الناس، لعوامل متعددة لا يمكن الاتيان على تفصيلها.

إننا ندرك بأن الظاهرة الحزبية بالمغرب حديثة عهد مقارنة بنظيرتها في أوروبا، غير أنها متفردة في مقارنتها بمحيطها الإقليمي على مستوى الإقرار التشريعي بالتعددية الحزبية من خلال أول دستور للمملكة سنة 1962، بل وأسبقية الإطار القانوني من خلال ظهير الحريات العامة 1958 على الإطار الدستوري.

وتفرد التجربة الحزبية بالمغرب لا يعود إلى أسبقيتها على الإطار التشريعي أو غنى وجودها وتأطيرها للمواطنات والمواطنين في مرحلة ما قبل الاستقلال، بل باعتبارها التجربة المتميزة في المنطقة بأنها لم تتجه نحو «خيار الحزب الواحد»، وإن كان عدد من الباحثين يرون أن هذه التعددية لا ترقى إلى مستوى التعددية السياسية، والتي تعني تلك التعددية القائمة على أساس تعدد المشاريع والمرجعيات الأيديولوجية.

لقد سعينا في هذه الدراسة إلى إبراز المفاهيم المرتبطة بـ «الحزب السياسي» بشكل عام، ثم تطرقنا إلى التجربة الحزبية بالمغرب؛ وهي تجربة إذا ما تم الحديث عن أزمتها ووظيفتها في النسق السياسي بالنظر إلى هامش الفعل

1 -للتوسع أكثر يمكن الاطلاع على كتاب: «سؤال الثقافة.. الثقافة العربية في عالم متحول»، علي أومليل، منشورات المركز الثقافي العربي بالدارالبيضاء، 2005.

والقدرة على تنفيذ البرامج، قد يصرفنا ذلك عن البحث في تصوراتها وجدوى برامجها، ولكننا فضلنا أن نسترشد بالوظيفة المأمولة في الأحزاب السياسية ضمن الأنظمة الديمقراطية، حتى يكون لعملنا دور إشعال الشمعة بدل لعن الظلام.

ولم يتركز اهتمامنا في هذه الدراسة على تتبع السياق التاريخي لبروز كل حزب من الأحزاب المدروسة، لأن غايتنا كانت إبراز ملامح «السياسة الثقافية» ضمن البرامج التي قدمتها هذه الأحزاب في الحملة الانتخابية لـ 2016، وكذا الأدبيات المؤطرة لمؤتمراتها الأخيرة، لذلك فقد اعتبرت بعض الأحزاب من خلال المقابلات التي أجريت معها، بأنه من الإجحاف اختزال تصورها للمسألة الثقافية في هذه الأدبيات والبرامج، ودعت إلى ضرورة النظر إلى تاريخها وإسهاماتها في تأطير المجال الثقافي، ولكن هذا الأمر لم يكن هو الغاية المحددة لهذه الدراسة ويمكن العودة إليه في دراسات أخرى وإخضاعه للنقد والتحليل.

لقد اشتغلت هذه الدراسة على الكشف عن تصورات ومقترحات الأحزاب السياسية المغربية الممثلة في البرلمان، للمسألة الثقافية، بهدف الوصول إلى ملامح السياسة الثقافية كما تتصورها الأحزاب المغربية سواء منها تلك التي تدبر الحكومة أو المتموقعة ضمن المعارضة، باعتبار أن الموقعين يتيحان للأحزاب الاقتراح والتشريع ووضع السياسات العمومية وتتبعها ومساءلتها وتقييمها.

إن من أهم خلاصات هذا البحث، أن الأحزاب السياسية تتعامل مع الثقافة وفق منطقين متناقضين:

الأول، يتجلى في إقرار معظم الأحزاب من خلال أدبياتها وخطابها بأهمية السياسة الثقافية في مغرب يستند على التنوع والتعدد الغني والمتيح لفرص متعددة من أجل جعل الثقافة في قلب السياسات العمومية، لكن على مستوى تقديم التصورات في إجراءات وتدابير يحضر الغموض ليس على مستوى طبيعتها ولكن في غياب تقديم تصور عن الكيفيات والآليات الكفيلة بترجمة الوعي بأهمية السياسة الثقافية بما هي سياسة عمومية تقدم أجوبة على إشكالات تهم التنمية والتطلعات الملحة للمواطنات والمواطنين.

الثاني، أن الأحزاب التي تقدم تصورا فكريا مهما من خلال أدبياتها تصبح أمام صياغة الأهداف والإجراءات والتدابير شبيهة بالأحزاب التي لا تستند على أي بناء فكري أو زخم تاريخي في التعاطي مع المسألة الثقافية، وبذلك يكون التعاطي مع الثقافة ضمن البرامج الانتخابية أشبه ما يكون بقالب لهذه البرامج عليها أن تملأ فراغات كل محاوره، دون الاستناد على تشخيص دقيق، يفضي إلى تقديم إجراءات أكثر دقة كما هو الحال في بقية المحاور، خصوصا منها الاقتصادية.

ويمكن القول، إذن، من خلال ما سبق، أن الأحزاب السياسية بالرغم من إعلان حسن نواياها تجاه الثقافة وإبراز نوع من الوعي تجاه أهميتها واستراتيجيتها، إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي يترجم هذا الوعي إلى خطط وأهداف وممارسات.

مبررات الاشتغال على الموضوع:

جاء تصور الاشتغال حول مشروع «السياسات الثقافية في قلب الاهتمامات الحزبية»، وضمنه هذه الدراسة حول «ملامح السياسة الثقافية في تصورات وبرامج الأحزاب السياسية المغربية»، انطلاقا من تعميم وزارة الثقافة حصيلة ولايتها للفترة ما بين 2012-2016، حيث أقرت من خلالها على مواجهة السياسات العمومية في مجال الثقافة ضعفا وإكراهات كثيرة حالت دون تحقيق التطلعات والانتظارات، حيث سجلت تقادم المقاربة المعتمدة في تدبير القطاع الثقافي، بشكل ظلت معه السياسة المتبعة في تدبير القطاع الثقافي حبيسة مقاربة تعتمد على نمط الرعاية المقترن بهزالة الاعتمادات، كما أنها تفتقر لسياسة مهيكلة للصناعات الثقافية والإبداعية؛ وذلك يقوم على ضعف الميزانية المعتمدة من طرف الحكومة في ميزانية الدولة الموجهة للثقافة، والتي ظلت دون الحد الأدنى الذي توصي به «منظمة اليونسكو» والذي هو 1 بالمائة، حيث أن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة لا تتجاوز 0.2 بالمائة، الشيء الذي يدلل على التفاوتات الكبيرة بين الإمكانات المرصودة والحاجات المعبر عنها.

وقد كان عرض وزارة الثقافة مسبوقا بجواب لوزير الثقافة بالبرلمان عن «تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015 المتعلق بتدبير قطاع الثقافة والاتصال»؛ وهو التقرير الذي شخص بشكل دقيق وضعية الثقافة، وأعطى صورة قاتمة عن السياسات الثقافية بالمغرب.

كما أن عرض وزارة الثقافة لحصيلتها للولاية الحكومية السابقة، جاء متزامنا مع الإعداد للحملة الانتخابية لـ 07 أكتوبر 2016، وعلى إثر البرامج الحزبية المقدمة خلال هذه الحملة الانتخابية، أصدر «اتحاد كتاب المغرب» نداء يدعو فيه الأحزاب السياسية الوطنية إلى الاهتمام بالبعد الثقافي في برامجها الحزبية، وهي الدعوة التي لمسنا فيها إشارة نحو مرحلة جديدة من العمل السياسي بالمغرب؛ ذلك أن الأحزاب السياسية عبر التاريخ الراهن بالمغرب كانت دائما مسندة بفعل ثقافي يتمثل في مؤسسات موازية أسهمت في ترسيخ قيم وتقاليد وممارسات ثقافية، بل إن الأحزاب السياسية الوطنية خلال العقدين الأولين للاستقلال، كان يساهم في إعداد «أوراقها المرجعية» مفكرون لهم وزنهم في العالم العربي مثل الدكتور «عبدالله العروي» والراحل «محمد عابد الجابري»، وهذا ما يثيره الكثير من المثقفين والمهتمين في نقاشاتهم حول هذه المسألة. إلا أن ما دعانا إلى خوض غمار البحث في هذا الموضوع، يكتنفه شيء من مساءلة الاحتفاء بهذا الزخم التاريخي نفسه، وعلاقته بالسياسة الثقافية التي هي موضوعنا، إذ أن الانتاج الفكري حول المسألة الثقافية بالنسبة للأحزاب السياسية يمكن أن يستند على هذا الزخم التاريخي ويحتفي به، لكن هل يقدم من خلاله سياسة ثقافية تجيب عن أسئلة وحاجيات الراهن؟، وهل ما تم إنتاجه في تلك المرحلة يعتبر سياسة ثقافية أم إنتاج فكري مرجعي لسياسة ثقافية لم تبرز ملامحها بشكل واضح طيلة تحمل هذه الأحزاب للمسؤولية الحكومية في مراحل مختلفة من العقود الأخيرة؟. طبعا لا نسعى من خلال هذا البحث -كما سبقت الإشارة إلى تقديم قراءة نقدية في هذا السياق، وإنما هي أسئلة عامة، يمكن أن نستشف بعض إجاباتها من خلال ما سيتم عرضه من تصور لدى هذه الأحزاب لـ «السياسة الثقافية».

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- رصد تصورات الأحزاب السياسية المغربية للنهوض بالمنظومة الثقافية
- استجلاء الرؤية السياسية للمسألة الثقافية في أدبيات وبرامج الأحزاب السياسية
- إبراز تجليات عناصر البرنامج الثقافي للأحزاب موضوع الدراسة.
- تحديد عناصر الالتقاء والاختلاف بين هذه الأحزاب في تصورها لتدبير الشأن الثقافي.

1 الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول الأحزاب والسياسات الثقافية

تمهيد:

تعتبر المفاهيم المؤطرة لأي دراسة من الخطوات الأساسية التي لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال، فالمفهوم الواحد في مجال الدراسات الثقافية والاجتماعية يحيل على الكثير من المضامين، مما يضع الدارسين أمام ضرورة تحديد المفاهيم التي تتضمنها دراساتهم، باعتبار هذا التحديد مدخلا مهما نحو فهم الرؤية والمنظور الذي من خلاله يسعى الباحث إلى مقاربة موضوعه وتأطيره.

في هذه البحث الذي يتناول بالدراسة والتحليل موضوع «ملامح السياسة الثقافية في تصورات وبرامج الأحزاب السياسية بالمغرب»، نجد أنفسنا أمام ضرورة تحديد المقصود بالحزب السياسي كمفهوم عام، ثم الأحزاب السياسية بالمغرب وخصوصياتها، قبل أن نتطرق إلى تعريف مفهوم الثقافة وتحديدا ضمن سياق هذه الدراسة بما يجعلها موضوعا للبرامج والمخططات السياسية، حيث سنتطرق في هذه العلاقة إلى مفهوم «السياسات الثقافية»، وربط هذه السياسات ب «الأحزاب السياسية» ودور هذه الأخيرة في التخطيط لها وتفعيلها.

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي

الفقرة الأولى: تعدد المفاهيم حول الحزب السياسي

لا يمكن تقديم تعريف دقيق ومركز للحزب دون وضعه ضمن الفترة التاريخية التي يتم تناولها، وكذا الوسط الاجتماعي والسياسي الذي ظهر فيه، فكلمة «حزب» تستعمل منذ القدم، والمعاني التي تعطى للمفهوم في العصور القديمة تختلف عن المعاني والتعريفات في العصور الوسطى، ثم إبان الثورة الفرنسية وما تلاها، فقد «استخدم لفظ الأحزاب لوصف الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة، كما أطلقت اللفظة على الفرسان في عصر النهضة في إيطاليا، وأطلقت اللفظة كذلك على أعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية في الملكيات الدستورية، وفي التنظيمات الديمقراطية الحديثة ثم استخدام اللفظ للدلالة على هيأة سياسية شعبية تعبر عن مصالح وأراء أعداد كبيرة من المواطنين»[2].

2-الدرعي حياة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه حول موضوع: التواصل السياسي: نموذجا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية»، السنة الجامعية 2014-2015.

أخـذ المعنـى الوجـودي والتاريخـي لمفهـوم «الحـزب السـياسي» يكتسـب في تمـاه مـع تطـور نظـم الدولـة ليبلـغ أوجـه بتبنـي النظـام الديمقراطـي، وهـو نتـاج لحظـة تسـاوق الاختـلاف الثقـافي داخـل المجتمـع والاختـلاف السوسيوسـياسي في فـترة تاريخيـة طبعـت بالتطـور المتواصـل، وانتـصرت لمرجعيـة التعـدد والتنـوع الثقـافي، وهـو مـا عـبر عنـه «ألان تورين» قائـلا: «تتطلـب الديمقراطيـة الاعـتراف بالتعـدد الثقـافي، أكـثر مـا تسـتلزم الاعـتراف بالتعـدد الاجتماعـي» [3]، وتأكيـدا لصعوبة تحديـد مفهـوم الحـزب بسـبب ارتباطاتـه المتنوعـة يؤكـد بيـير أفريـل Pierre Avril: « إننـا نسـتطيع أن نقـوم بفهرسـة الأصـول الثقافيـة لـكل المؤسسـات الحديثـة باسـتثناء الأحـزاب التـي يمكـن القـول فيـما يخصهـا، أن وجودهـا سـابق عـن ماهيتهـا.»[4]

إننـا عنـد البحـث عـن تعريـف شـاف وجامـع مانـع لمفهـوم «الحـزب السـياسي»، نجـد صعوبـة بالغـة، بالنظـر إلى عامـل التطـور الـذي يعرفـه هـذا المفهـوم بنـاء عـلى النظـام الاجتماعـي والسـياسي الـذي أنتجـه، وهـو مـا يجعـل المفهـوم في تغـير مسـتمر ماضيـا وحـاضرا، وسـيعرف بـكل تأكيـد في المسـتقبل تشـكلات جديـدة مـا دام التغـير والتطـور سـيمة المجتمعـات، ومـا دامـت الظاهـرة الحزبيـة غـير متشـابهة مـن بلـد إلى آخـر، وهـو الأمـر الـذي يدفعنـا إلى عـدم التركيـز عـلى تقديـم معنـى واحـد ومانـع لهـذا المفهـوم، وإنمـا سـنركز عـلى الخصائـص التـي قدمهـا الدارسـون والباحثـون لهـذه الكيانـات السياسـية، والتـي تميزهـا عـن باقـي الكيانـات الأخـرى[5]:

الحزب ليس هو الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفا عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزبا.

إن الحزب جزء من الكل، والكل هنا كل متعدد، فكلمة الحزب ترتبط بمفهوم الجزء.

إن الأحزاب هي قنوات للتعبير.»

بالإضافـة إلى هـذه السـيمات، يمكـن القـول باختصـار شـديد، أن الحـزب هـو ««تجميـع لأفـراد توحدهـم تصوراتهـم وأفكارهـم السياسـية بهـدف الوصـول إلى السـلطة مـن أجـل تطبيـق هـذه الأفـكار والتصـورات.» [6]

نجـد أيضـا أن الأسـتاذ «محمـد ضريـف» وهـو أسـتاذ في العلـوم السياسـية، يقـدم تعريفـا للحـزب انطلاقـا مـن التجربـة المغربيـة، عـلى هـذا النحـو: ««تنظيـم انبثـق في سـياق ترسـيخ الديمقراطيـة « التمثيليـة»، وأنـه يتألـف مـن مجموعـة مـن الأفـراد الذيـن يتقاسـمون نفـس الـرؤى السياسـية والقناعـات الإيديولوجيـة، يسـعى إلى تأطـير المواطنـين سياسـيا، ويهـدف إلى تطبيـق برنامجـه السـياسي مـن خـلال ممارسـة السـلطة السياسـية.» [7]

أمـا جيمـس كولمـان «فوسـع مـن دائـرة مفهـوم الحـزب السـياسي لتنطبـق عـلى كل الأنظمـة السياسـية، فقـال بـأن الحـزب لـه صفـة التنظيـم الرسـمي، هدفـه الصريـح والمعلـن هـو الوصـول إلى الحكـم إمـا منفـردا أو مؤتلفـا مـع أحـزاب أخـرى».[8]

3-Alain Touraine, Op.cit,p :181.(نقلا عن حياة الدرعي، مرجع سابق)

4-Pierre avril, essai sur les partis politiques ,2eme Edition, , Paris 1990,p:23. (نقلا عن حياة الدرعي، مرجع سابق)

5- الدرعي حياة، مرجع سابق.

6- المرجع نفسه، ص:2.

7- محمد ضريف ، القانون الدستوري – مدخل لدراسة النظرية العامة والانظمة السياسية-، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدارالبيضاء، نونبر 1998،ص:34.

8- موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، مطبعة الوطن، 1994، ص: 523.

يعرف «لاسويل» و«كابلان» الحزب السياسي في أبحاثهما بأنه: «مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الانتخابات»[9] ، هذا التعريف يميز الحزب عن القطاعات غير المنظمة، وغير النشيطة، التي تساهم في بلورة الرأي العام.

والحزب السياسي هو «بناء في نطاق النسق السياسي متعدد الاهتمامات، في حين أن الجماعات هي هيئات لها اهتمام واحد.» [10]

وقد عرف إدمون بيرك الحزب السياسي بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد الذين يعملون بتنسيق فيما بينهم لتحقيق الصالح القومي، وفقا لمبادئ خاصة توافقوا عليها جميعا.

نستنتج من كل هذا أن الحزب السياسي أداة يستعملها الشعب للتعبير عن تطلعاته، ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه التطلعات. وهو في الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة، إذ أن مجموعة الأفراد التي تركز تطلعاتها في حزب ما، إنما ترمي إلى تحقيق وزن أكبر لهذه التطلعات، وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذي يتيحه لها جهاز الحزب.

الفقرة الثانية: الحزب السياسي في السياق المغربي

يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط، أحمد بوز، أنه إذا كان «موريس دوفرجيه» قد حدد وظيفة الحزب السياسي في «السعي للاستيلاء على السلطة، أو على الأقل الرغبة في المشاركة في ممارستها»، فإنه، بالتأكيد، لم يكن يقصد الأحزاب المغربية، لأنه يدرك جيدا، وهو أحد الذين اشتغلوا على الحقل السياسي المغربي، أن دراسة هذه الأخيرة تفرض، بالضرورة، إعادة النظر في هذا التعريف [11].

تستند الرؤية التي تقدم بها الأستاذ «أحمد بوز» إلى كون الوظيفة المحددة للحزب السياسي بالمغرب، وفقا لظهير الحريات العامة، باعتباره أول إطار قانوني يحدد وظيفة الحزب، وذلك من خلال تعريف النشاط السياسي بكونه: «كل نشاط من شأنه أن يرجح بشكل مباشر أو غير مباشر مبادئ الجمعية في تسيير وتدبير الشؤون العمومية وأن يسعى ممثلوها في تطبيقها»، وعليه فإن ظهير الحريات العامة يجعل من الأحزاب السياسية مجرد جمعيات، والجمعيات لا تبحث عن الوصول إلى السلطة أو تطبيق برنامجها السياسي من خلالها أو تحويل المجتمع وفق لمشاريع واضحة ومحددة الأهداف، وإنما تسعى إلى التنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه.

ولعل هذا التعريف الذي قدمه ظهير الحريات العامة، أصبح متجاوزا بالنظر إلى قانون الأحزاب في تعديلاته المتوالية، وإن كان ما زال لتعريف الظهير للحزب وأهدافه بعض الامتداد، عندما نجد أن وظيفة الحزب السياسي من خلال قانون الأحزاب تتحدد في الإسهام «في التعبير عن إرادة الناخبين» و «يشارك في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب»[12].

9- أسامة الغزالي، حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد 117، الطبعة الأولى 1987، ص :15.
10- د حسين عبد الحميد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة 2006، ص: 41.
11 -بوز أحمد، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، دراسة منشورة بالموقع الالكتروني: https://bit.ly/3uaP6fW
12 -الأحزاب السياسية – قانون تنظيمي، صيغة محينة بتاريخ 11 غشت 2016.

إن الملاحظ من خلال مقارنة التعريفات الأكاديمية التي أسلفنا لمفهوم «الحزب السياسي» ووظائفه، والمعنى العملي للحزب في السياق المغربي، أن هناك خصوصية مغربية يمكن الإشارة إليها بالتالي:

-اعتمد المغرب نظام التعددية الحزبية في سياق تاريخي موسوم بالصراع حول الحكم وفق مشروعيتين كلتاهما تنهل من الرصيد التاريخي لمقاومة الاستعمار، ولكنهما تختلفان في الرؤى والتصورات لبناء مغرب ما بعد الاستقلال. وهو ما جعل إقرار هذه التعددية بهدف واحد وهو منع الحزب الوحيد، وهنا حزب الاستقلال الذي كانت له امتدادات شعبية آنذاك، ولم تكن بهدف دمقرطة الدولة على اعتبار أنها لم تكن أولوية في سياق وطني خاص تتنازع فيه الشرعيتان ودولي مرتبط بصراع القطبين.

-سنوات الصراع الحاد والعنيف حول الحكم، وتصنيف أحزاب سياسية معارضة في خانة التآمر على الحكم، جعلت الممارسة الحزبية لا تتطور وفق ما يسمح لها باكتساب الوظائف والمهام المنوطة بالأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، وهو ما أثر على هذه الممارسة حتى بعد بداية الانفراج السياسي، وصولا إلى دستور 2011 الذي أعطى وظائف متقدمة للأحزاب بالمقارنة مع النصوص التشريعية السابقة.

وبالعودة إلى دستور 2011، فإننا نجد أنه ينص ضمن الفصل السابع منه على أن الأحزاب االسياسية: « تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية. [13]

يلاحظ إذن أن النص الدستوري أقر مرتكزات مهمة تتمثل بالأساس في تعزيز أدوار الأحزاب السياسية، ودعم انتقالها من مجرد قنوات للتأطير إلى وجود ممارسة سياسية للأحزاب تطمح من خلالها إلى الحصول على السلطة، وتقوية دورها في تأهيل المشهد السياسي وتخليق الشأن العام والمساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة. هذه المرتكزات والأهداف تتسع وتتقلص حسب الممارسة السياسية السائدة، والأحزاب هي التي من شأنها أن تعمل على تطوير نفسها وأدائها، وتعمل على ترجمة النص الدستوري إلى قوانين تنظيمية من خلال آلية «البرلمان»، تسمح لها بهامش أكبر للفعل والممارسة، وهو الأمر الذي وإن بدا متجليا من خلال القانون التنظيمي للأحزاب السياسية فإنه على مستوى الممارسة لم ينعكس بعد في دينامية الأحزاب السياسية، وهذا يعود إلى تراكمات الفعل السياسي بالمغرب من جهة أولى، وإلى النظرة السلبية التي أصبحت لدى المواطنات والمواطنين المغاربة تجاه الأحزاب السياسية، من جهة أخرى.

13 -دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

المطلب الثاني: الثقافة والسياسات الثقافية

الفقرة الأولى: مفهوم الثقافة

تتعدد المفاهيم المقدمة للثقافة بتعدد الحقول المعرفية التي تتناولها، فلفظة الثقافة تحمل في ذاتها نوعا من الغموض، ما جعل الكثير من الباحثين يقرون بصعوبة تقديم تعريف واضح وشامل لهذا المفهوم، لكنها أيضا تحيل على غنى معنوي، يجعلها اللفظة «التي يستعملها الناطقون أكثر من غيرها (...)، فقد درج الناس على الحديث عن الثقافة في كل موضع وكل مجال»[14] .

إن أقدم التعريفات الأنثروبولوجية للثقافة، هو تعريف إدوارد تايلور، الذي يحددها في: «مجموع معقد يشمل المعارف، المعتقدات، الفن، الأخلاق، الحق، الأعراف وكل القدرات أو العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع ما.» [15]

بالرغم من أهمية هذا التعريف، من حيث أقدميته وأسبقيته، وتحديده الإطار الذي اشتغلت فيه معظم التعاريف التي جاءت بعده، إلا أن هناك ملاحظات حوله، تتعلق بغلبة التعبير الوصفي من خلال حشده لمجموعة من المعارف التي تدخل ضمن الثقافة، بحيث إذا استثنينا الإشارة إلى صفة الاكتساب التي تحدث عنها، نكاد لا نلمس عمقا تعريفيا للمكونات الوارد ذكرها ضمن ذلك التعريف.

ربما من أبسط تلك التعريفات التي قدمت للثقافة، نجد ما أورده «روبرت بيرستد» في كتابه «النظام الاجتماعي» (1963):

«ذلك المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه، أو نقوم بعمله، أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع» [16]

تتجلى أهمية هذا التعريف، في كونه يبسط الصيغة التأليفية للثقافة لتصبح ظاهرة مركبة تتكون من عناصر بعضها فكري، وبعضها سلوكي وبعضها الآخر مادي.

ولأن مفهوم «الثقافة» اعتبر على الدوام من أكثر المفاهيم، في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المثيرة للجدل، وخاض فيه الكثير من العلماء، وحاولت تحديده العديد من التخصصات كل منها يضفي عليه من خصائص حقله، فإننا سنعمد في هذا البحث اعتماد الرصد التاريخي لتطور المفهوم الذي قامت به الأستاذة «أمينة التوزاني» في كتابها: «السياسة الثقافية في المغرب»، حيث نعتبر أنه رصد مسعف جدا للانتقال نحو مفهوم «السياسة الثقافية» التي تشكل محور هذا البحث؛ تشير الأستاذة «التوزاني» إلى أن لفظة «الثقافة» اشتقت في العربية من قولهم «ثقف الرجل قناته أو رمحه» بمعنى «عدل عودها حتى استقام ضمانا لإصابة الهدف». أما في الفرنسية فتنحدر اللفظة من كلمة لاتينية تعني «العناية». هكذا نجد أن الفلاح في الفرنسية (وللثقافة والفلاحة في هذه اللغة لفظة واحدة) «يعتني» بأرضه ويستخرج منها رزقه اعتمادا على مجموعة من العمليات يجمعها إسم الفلاحة. وكانت اللفظة في

14 -التوزاني أمينة، «السياسة الثقافية في المغرب»، ت: عبدالهادي الإدريسي»، ص 5. منشورات ملتقى الطرق، 2020.

15 -ميشيل جيرو، «الثقافة» (نقله إلى العربية عبدالرحمان زكري)، مقال منشور بمجلة الربيع، ص 153 العدد العاشر، خريف 2020.

16 -نظرية الثقافة، مجموعة من الكتاب، ترجمة: علي سيد الصاوي، عالم المعرفة، يوليو 1979، ص 9.

البداية وقفا على عمل الفلاح، «فلم يتشكل المعنى المجازي إلا في منتصف القرن السادس عشر، حيث صار يشمل كذلك العمل على تطوير وصقل مهارة معينة».

أما في القرن التاسع عشر، فقد أصبحت لفظة «الثقافة» تستعمل بالمعنى الإنسانية، أي ما يتفرد به الإنسان المثقف من كفاءة تمكنه من تقدير الفنون والآداب. وصار النموذج المرجعي المقترح هو «الرجل النبيل» الذي يطور نظرة جمالية تقوم على السعي إلى كمال الفرد. وبالتالي فإن لفظة «ثقافة» كانت في هذه الفترة مندمجة تمام الاندماج مع إيديولوجيا الأنوار، حيث ارتبطت بأفكار مثل التقدم والتطور والتربية، وكانت في قلب الفكر السائد آنذاك. ومن ثم «صارت الثقافة يومها تعني عمل المرء على السمو بإنسانيته» (...)، وبحلول القرن العشرين، حدث منعطف ثقافي في العلوم الاجتماعية، بعد إذكاء النقاش حول دور المعايير والقيم الثقافية المشتركة، فشهد مفهوم الثقافة تطورا كبيرا، إذ أغناه البعد المشترك الجديد، واتسع مجاله انطلاقا من المعنى الجمالي الخاص بالفرد، كما ذكرنا آنفا، ليشمل مجموعة من الصفات (أنماط العيش والتفكير) تخص مجموعة بشرية معينة. [17]

إن الثقافة اليوم، بخلاف ما كما كان سائدا، لم تعد ذلك المضاف الذي ننمي به الفكر والوجدان، بقراءة كتاب أو زيارة متحف أو مشاهدة شريط في السينما، من خلال أوقات مقتطعة من مشاغل حياتنا اليومية، باعتبارها نشاطا كماليا زائدا على النشاط الاقتصادي والعمل الإداري أو المهن الحرة أو الممارسة السياسية، بل إنها اليوم أكثر من هذا كله، إنها مبادئ للسياسات، سواء تعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية أو التعليمية التربوية. كما نجد ضمن الإعلان العالمي بشأن التعدد الثقافي الذي تبنته منظمة اليونسكو عام 2001، أنه علاوة على أن الثقافة تؤدي دورا أنثروبولوجيا (أنماط عيش الإنسان، سلوكياته ومعتقداته) وحضاريا (الحفاظ على الممتلكات الثقافية، والهوية، والتراثين المادي واللامادي)، تسهم أيضا في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية (توفير فرص الشغل والخدمات الأساسية، تعزيز الاندماج الاجتماعي، دعم اقتصاد المعرفة والمؤهلات الإبداعية)[18].

الفقرة الثانية: السياسات الثقافية

يندرج مفهوم «السياسة الثقافية» ضمن الإطار العام لمفهوم «السياسة العمومية» أو الفعل السياسي «الذي تقوم به الدول بوصفه قدرة الأنظمة العمومية على تدبير الطلب والمشاكل الاجتماعية وصناعة السياسات» [19]، إنها بتعبير آخر، بمثابة مجموعة الأعمال المطبقة والأنشطة المنسقة، مع هدف يتمثل في تغيير أو تطوير وضعية معينة. وهي بهذا المعنى تتمثل في مجموعة من التدابير التي تتخذها الدولة من أجل الحصول على نتيجة أو تطوير وضعية معينة، وذلك في مجال محدد، وحديثنا في هذا البحث عن «المجال الثقافي».

السياسات الثقافية كما يعرفها كتاب «مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي» هي «مجمل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية التي تهدف إلى سد الحاجات الثقافية لبلد أو مجتمع ما، عبر الاستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد وهذا المجتمع»

17 -التوزاني أمينة، مرجع سابق، ص 7 وما بعدها.
18 -الداهي محمد، المقاربة المدمجة للثقافة، مقال بمجلة الربيع (ص 61).
19 -التوازني أمينة، مرجع سابق (ص 5)

وفي تناوله لهذا المفهوم في كتاب «السياسة الثقافية في المغرب الراهن» يرى ذ. محمد أديب السلاوي أن «السياسة الثقافية ليست فقط نشاطا وظيفيا، وإنما مزاجا إنسانيا/ إنها ليست فقط إنجازا سياسيا محكوما بالزمان والمكان، وإنما هي استراتيجية نابعة من صميم هوية وقيم المواطن/ إنها سلوك ينبض بقوته وضعفه، ذلك لأن الثقافة في نهاية المطاف هي الاحساس بالذات الفردية والجماعية للأمة».

السياسة الثقافية مثلها مثل باقي السياسات، هي مجموعة مبادئ علمية وممارسات اجتماعية واعية ومقصودة وصيرورة تنظيم إداري ومالي يهدف إلى إشباع الحاجيات الثقافية واستخدام أفضل للموارد المادية (الرأسمال المادي)، وكذا الموارد البشرية (الرأسمال البشري) والموارد الرمزية (الرأسمال الثقافي) التي يمتلكها المجتمع في فترة معينة، أي سياسة تقوم على استراتيجية شاملة للسياسة الثقافية تتحدد من خلال خطوات للعمل الثقافي لتحقيق التنمية الثقافية وتربط الحاضر بالماضي وتتصدى للتحديات والرهانات والقضايا المستجدة وتستشرف المستقبل. [20]

إن السياسات الثقافية إذن هي عبارة عن: «نسق من التوجيهات المخططة تقود إلى تحقيق أهداف ترتبط باحتياجات ثقافية عبر مشروعات وأنشطة محددة. وهي غالبا ما تحتوي في إطارها المشروع الثقافي الذي يشير إلى نسق من المعايير والقيم العامة التي تحكم وتشكل مجمل الحياة في مجتمع ما، ويرتبط بمنظور أيديولوجي محدد. وضمن وعائه الواسع يندرج العمل الثقافي الذي يشير إلى النشاط الثقافي الذي تقوم به، أو ترعاه أجهزة الدولة، بخاصة أجهزة وزارات الثقافة في معظم بلدان العالم، وذلك وفقا لاعتبارات تؤكد أن السياسة الثقافية تقوم على التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشروعات في ميادين العمل الثقافي لبلوغ الأهداف التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة» [21]

الفقرة الثالثة: الفاعلون في السياسات الثقافية

إذا كانت السياسة الثقافية جزء من السياسة العمومية كما أسلفنا سابقا، فإن تحديد الفاعلين في وضع وتتبع وتقييم السياسات العمومية لم يعد مقتصرا على الدولة بأجهزتها ومؤسساتها، بل تعداها في إطار المقاربات الجديدة، وتحديدا «المقاربة التشاركية» إلى فاعلين آخرين، تشكل الأحزاب السياسية، باعتبارها في النظم الديمقراطية تسعى إلى الحكم وتدبير السلطة وهي بهذا جزء من مؤسسات الدولة، مركزها وتنفتح أمام باقي الفاعلين والمتدخلين من مجتمع مدني ومهنيين وكل من له علاقة بالشأن الثقافي.

من هذا المنطلق نجد أن اليونسكو ترى بأن: «تنوع نطاق السياسة الثقافية، لابد من أن يتجاوز مسؤوليات وزارات الثقافة في حكومات الدول، ولابد من تغيير النظرة إلى السياسة الثقافية، إذ يجب أن تصبح هذه السياسات أداة لتحقيق الديمقراطية الثقافية التي تكفل حرية الإبداع، ما يعني أن التصور الجديد للسياسة الثقافية يتضمن عددا من الدلالات السياسية، منها الحوار الذي يعد أمرا جوهريا، عندما يقوم على مبدأ الشراكة في المحافظة على الذاتية الثقافية وعلى الانفتاح، مع ضرورة الاقتناع بأن على الحكومات أن تكون في خدمة الثقافة بدلا من أن يكون كل شيء وفق سياسة الحكومة، وأظهرت بعض الدراسات التي صدرت عن اليونسكو، أو اطلعت عليها المنظمة،

20 -العلالي محمد عبدالوهاب « الثقافة والاتصال والمجتمع»، منشورات خمائل، الطبعة الأولى 2007

21 - Pierre-Antoine Pontoizeau، نقلا عن كتاب «سياسة فرنسا الثقافية..دراسة حالة لبنان 1986-1959»، وليد كاصد الزيدي، ص27، ط1، بيروت 2013، منشورات دار المعارف.

وتحولت في ما بعد إلى تفاعلات ملموسة بين الثقافة والتنمية. ذلك أن التنمية المستدامة والانتعاش الثقافي أمران مرتبطان ومتلازمان، ولا يصح الفصل بينهما»[22].

الفقرة الرابعة: مرجعيات ومرتكزات السياسات الثقافية بالمغرب

عادة ما يطرح المهتمون بالشأن الثقافي ضمن الندوات والملتقيات الثقافية أسئلة تتعلق بالمسؤول عن رسم التوجهات الثقافية بالمغرب؟ ومن المخول له تحديد الأولويات الثقافية؟ وما السبيل إلى جعل الجميع منخرطا في هذه العملية؟. إلا أنه بالعودة إلى النصوص التشريعية والممارسة السياسية بالمغرب، نجد أن السياسة الثقافية تحددها التوجيهات الملكية والتي يعبر عنها في الخطب والتوجيهات السامية، إضافة إلى الأولويات التي يعبر عنها رئيس الوزراء (رئيس الحكومة) في التصريح الحكومي أمام البرلمان[23]، وتستند الأولويات إلى المرجعية الدستورية التي تترجم عبر نصوص قانونية تنظيمية.

فيما يخص التوجيهات الملكية، يمكن الإشارة إلى خطابين تبوأت فيهما الثقافة حضورا وازنا، ففي خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2004 يدعو الملك محمد السادس إلى: « إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المجسد للتنوع، والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية.

وفي عصر يعد الاستقرار والتطور الديمقراطي، محفزا أساسيا للاستثمار، فإنه يتعين علينا توظيف ما حققناه من مكاسب في هذا الشأن، لصالح تنمية مستدامة بوتيرة عالية.»

وتجدر الإشارة إلى أنه في الخطاب نفسه، تحدث الملك محمد السادس عن أهمية تأهيل الأحزاب السياسية للقيام بدورها، كإشارة إلى فاعلين أساسيين في تفعيل التوجهات المشار إليها في الثقافة والمجالات الأخرى التي تناولها الخطاب: « إدراكا منا بأن أي إصلاح رهين بتأهيل الفاعلين والهيآت، فإنه ينبغي الانكباب، في إطار من التشاور، على إعداد قانون للأحزاب السياسية، لتأهيلها للقيام بدورها الدستوري، في تمثيل وتأطير المواطنين، وتأهيل نخب للمشاركة الديمقراطية، وخدمة الصالح العام، تكون صلة وصل قوية بين الدولة والمواطن، في تكامل مع تشجيع المبادرات الميدانية للمجتمع المدني. وإننا لحريصون على تقوية الهيئات السياسية، وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي الجاد، بما يكفل انبثاق مشهد سياسي قائم على أقطاب قوية، متمايزة في رؤاها الواضحة.»

لعل هذه الإشارة تكتسب أهميتها في دراستنا، من ذلك الربط في نفس الخطاب بين التوجهات الثقافية والحاجة إلى إيلائها المكانة اللائقة بها، وبين تأهيل الأحزاب السياسية، باعتبارها فاعل أساسي في تنزيل هذه التوجهات عبر وظائفها المختلفة، بدءا من التأطير على المستوى المحلي، الجهوي والوطني وصولا إلى تقديم تصورات واضحة أمام المواطنات والمواطنين في الاستحقاقات الانتخابية أو ضمن الحملات التأطيرية التي هي جزء مهم من مهام هذه الأحزاب.

ويعود الملك محمد السادس ليؤكد في خطاب العرش (30 يوليوز 2013)، التأكيد على أنه: « لما كان المغرب غنيا

22 -وليد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص 28.

23 -السياسات الثقافية في المغرب، المورد الثقافي، ص 43.

بهويته واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، فإننا حريصون على إعطاء الثقافة ما تستحقه من عناية واهتمام، إيمانا منا بأنها قوام التلاحم بين أبناء الأمة، ومرآة هويتها وأصالتها. ولما كان المغرب غنيا بهويته، المتعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيداً ثقافيا وفنيا، جديراً بالإعجاب، فإنه يتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع، ويشجع كل أصناف التعبير الإبداعي، سواء منها ما يلائم تراثنا العريق، أو الذوق العصري، بمختلف أنماطه وفنونه، في تكامل بين التقاليد الأصيلة، والإبداعات العصرية. «

أما فيما يخص المرجعية الدستورية، فإننا نجد الدستور الحالي (2011) قد تضمن الثقافة في عدة إشارات مباشرة وضمنية بصيغ مختلفة («الثقافة»، «الثقافات» «الثقافي»..)، فعلى سبيل المثال ورد في تصدير الدستور أن المملكة المغربية «دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.»

كما تحضر الثقافة ضمن الفصل الخامس من الدستور فيما يتعلق باللغتين الرسميتين والإجراءات والتدابير الكفيلة بتطوير اللغة الأمازيغية، مع الإشارة إلى مكونات الهوية المغربية، والتنصيص على مجلس وطني للغات والثقافة المغربية.

الثقافة واردة في الدستور بشكل واسع، ومن خلال صيغ متعددة، وموزعة على عدد من الفصول (5، 33، الفقرة الثانية من الفصل 16، الفصل 26...)، حيث يتم التأكيد على أن الدستور يضمن ثقافة كونية إسلامية عربية أمازيغية إفريقية، أي أنها قائمة على احترام التعدد الثقافي ومنفتحة على روافد متعددة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية عن التوجهات الثقافية بالمغرب، فنجد التشريعات ما زالت تؤكد حصرا على كون الدولة هي من تمسك بزمام السياسات الثقافية، حيث ورد في الفصل 5 في الفقرة 5 والفصل6 في الفقرة 2، صيغ تؤكد هذا الطرح: «تعمل الدولة، من مهام الدولة، تقوم الدولة..»، إذن الدولة هي المخاطب الرئيسي في إعداد وتنزيل السياسات الثقافية. كما نلاحظ غيابا لتنصيص صريح على ضمان الحق في الثقافة، حيث اكتفى دستور 2011 بالاحتفاء بالمعيار الدولي لحقوق الثقافة من خلال التأكيد على الحقوق الثقافية بما فيها الثقافة الأمازيغية لغة وهوية، في إطار مسلسل من رفع التهميش الذي طالها في الإعلام والمدرسة والقضاء، كما لا توجد إشارة إلى مفاهيم ترتبط بالبعد الاقتصادي والتنموي للثقافة، كالاقتصاد الثقافي أو أماكن العيش. وعلى المستوى القانوني نجد أيضا : «تناط بالسلطة الحكومية المكلفة بالثقافة مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالتراث والتنمية الثقافية والفنية...».

2 الفصل الثاني: ملامح السياسات الثقافية في أدبيات وبرامج الأحزاب السياسية

تقديم عام :

رغم كثرة الأحزاب السياسية بالمغرب؛ يزيد العدد على 32 حزبا، واختلاف الباحثين حول ما إذا كانت هذه التعددية تعبير عن «تعددية ديمقراطية» أم «بلقنة حزبية». ونظرا لأن دراسة نوعية حضور ملامح «السياسة الثقافية» في أدبيات وبرامج هذه الأحزاب مجتمعة يعتبر من الصعوبة، ليس فقط لكثرة الأحزاب وإنما للمنهجية الممكن اعتمادها في تصنيفها، فإننا اقتصرنا في هذه الدراسة على تناول 8 أحزاب/ مكونات سياسية، كعينة ممثلة لتلك الأحزاب.

وقد اعتمدنا في الاختيار على منهجية بسيطة ولكنها إجرائية، حيث عملنا على استهداف الأحزاب الممثلة في البرلمان خلال الولاية التشريعية 2016-2021، وذلك لأنها الأحزاب المعنية بتنزيل «السياسة الثقافية»، سواء من خلال السلطة التنفيذية بالنسبة لأحزاب الأغلبية، أو من خلال السلطة التشريعية بالبرلمان تتبعا ومساءلة وتقييما.

كما أن هذا الاختيار أتاح لنا، بشكل غير مقصود منهجيا، ضمان التعددية الفكرية والأيديولوجية، باعتبار أن أحزابا ممن شملتهم الدراسة يمثلون الأحزاب التاريخية المنبثقة عن الحركة الوطنية منها ذات الخط اليساري وما يمثل اليمين المحافظ والمعتدل، وأخرى تمثل الفكر الليبرالي، وحزب يمثل ما أصبح يعرف في أدبيات الفكر الحديث بالإسلام السياسي، وهو الحزب الذي يرأس الحكومة منذ 2011 لولايتين متواليتين في تحالف مع أحزاب أخرى من مرجعيات مختلفة؛ ذلك أن خارطة التحالفات الحكومية بالمغرب لا تنبني على المرجعية الفكرية، كما أنها لا تعتمد التحالف بناء على البرامج، وإنما تنشأ بناء على توافقات محكومة بالتفاوض على الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية، وتعتمد برنامجا حكوميا قد لا يعكس ما تقدمت به هذه الأحزاب في برامجها الانتخابية.

الأحزاب التي تمت دراسة أطروحاتها السياسية وبرامجها الانتخابية وتم إجراء مقابلات مع المسؤولين عن وضع برامجها الثقافية هي على التوالي بناء على عدد مقاعد كل حزب داخل البرلمان:

-حزب العدالة والتنمية؛

-حزب الأصالة والمعاصرة؛

-حزب الاستقلال؛

-حزب التجمع الوطني للأحرار؛

-حزب التقدم والاشتراكية؛

-حزب الحركة الشعبية؛

-حزب الاتحاد الدستوري؛

-فيدرالية اليسار الديمقراطي.

ويجب الإقرار أنه كانت هناك صعوبة في الوصول إلى جميع هذه الأحزاب، والحصول على أطروحاتها السياسية، أو إجراء مقابلات مع المسؤولين المشرفين على وضع برنامجها في المجال الثقافي، حيث تمت مراسلة جميع هذه الأحزاب وتم التواصل معها، لكن 4 منها حددت لقاءات معها في إطار المقابلات، و4 سلمتنا أطروحاتها السياسية، في حين اكتفت الأخرى بإمدادنا ببرامجها الانتخابية، وحزب واحد تمت مراسلته وزيارته في مقره المركزي من أجل الحصول على الوثائق، لكننا لم نتمكن من الحصول عليها، فتم إلغاؤه في تقديم تصوراته حول المسألة الثقافية، رغم أن وزيرين متعاقبين على تحمل حقيبة وزارة الثقافة خلال الولاية الحكومية 2016-2021 كانا من هذا الحزب.

المطلب الأول: المرجعيات وتمثلات مفهوم «السياسة الثقافية»

الفقرة الأولى: مرجعيات تؤطر التصور للثقافة لدى الأحزاب السياسية.

يعتبر حزب «العدالة والتنمية» بأن: «الاهتمام بالبناء الثقافي للإنسان شرط ضروري في تثمين الثروة البشرية وتعزيز دورها في تحقيق رهان التنمية»، لكنه يؤكد على ضرورة «ربط الثقافة ببعدها الوطني ومرجعيتها الإسلامية»؛ يهدف الحزب من خلال هذا التأكيد إلى ربط التصورات الحزبية بالمرجعية المعلن عنها في الأطروحة السياسية، وهي «المرجعية الاسلامية» التي يرى بأنها لا تميزه عن أي طرف سياسي آخر، فهو «اختيار قبل أن يكون قناعة ذاتية، فهو اختيار أصيل وحضاري للدولة والمجتمع، تعبر عنه المقتضيات الدستورية التي تبوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة في الهوية المغربية...». لكن الحزب يؤكد على «ضرورة مكوناتها (الثقافة) وروافدها المتعددة، وحاجة الشخصية المغربية إلى الانتظام في مقوماتها الحضارية والانخراط الواعي في تنمية المشترك الثقافي والإنساني، والإيمان بالتنوع والانفتاح والتثاقف والتفاعل الإيجابي مع التحولات الثقافية والقيمية التي أفرزتها العولمة».

يستند الحزب في مقاربته للمسألة الثقافية على الدستور وفقا لزاويتين: الهوية الوطنية والانفتاح على الثقافة الانسانية، ويعتبر أن حفظ التوازن بين هذين المبدأين هو توجهه الأساسي في تصوره للقضايا المرتبطة بالثقافة، وبالنسبة له فأي نشاط أو فعل ثقافي ينبغي أن يستحضر هذين البعدين في إطار تحقيق نوع من التوازن الذكي بين المرجعيات الأساسية والثقافة الإنسانية.

يعتبر الحزب بأن المواطن المغربي له القدرة على الإبداع، وعلى أن يحتل مشهدا متميزا ضمن المشهد الإنساني ويساهم أيضا في بناء المشترك الثقافي للإنسانية دون مركب نقص أو خضوع لهيمنة أجنبية، لأن المغرب له ثقافة

عميقة متجذرة في القدم، وله ما يكفي من العمق الحضاري لكي يفرض شخصيته الثقافية ضمن المشهد الثقافي الدولي.

هذه الرؤية التي يعبر عنها حزب العدالة والتنمية حول «الثقافة» و «الهوية» المغربية، لا تختلف كثيرا عن تصورات باقي الأحزاب السياسية للمسألة الثقافية، ذلك أنها مستندة في تناولها على المرجعية الدستورية التي تعلي من شأن «الخصوصية المغربية»، إلا أن ما يميز هذا الطرح الحزبي، هو أنه يعبر عن رفض لقيم العولمة، ولكن بشكل مضمر، فهو يتحدث عن الثقافة الانسانية وضرورة الانخراط فيها، لكنه يعود ليؤكد على أن الانخراط يجب أن يكون بخصوصية مغربية دون الحديث المفصل عن مضامين هذه الخصوصية.

لا يختلف حزب «الاستقلال» عن «حزب العدالة والتنمية» في الخطوط الكبرى، فهو يؤكد على الهوية الوطنية، ويذكر من خلال أطروحته بالدور الذي قام به الحزب في فترة الحماية من تصد لما أسماه «دعاة التفرقة والعنصرية والفساد الأخلاقي»، ابتداء من مناهضته لـ «الظهير البربري» الذي يعتبره الحزب «عنفا ثقافيا ضد مقومات الهوية الثقافية المغربية على رأسها الإسلام واللغة العربية»، كما يشير الحزب إلى مواقف مؤسسه «علال الفاسي» من «الأيديولوجيات المهيمنة على عقول الشباب وتضاربها وتصارعها»، ويقصد التيارات الماركسية التي بدأت في البروز بعد الاستقلال مباشرة.

يعتبر «حزب الاستقلال» بأن مرجعيته تتجلى في «الفكر التعادلي»، منه يستلهم مشروعه المجتمعي، وهو الفكر الناتج عن «المبادئ الإسلامية والقيم الثقافية المغربية والتفاعل مع الواقع المغربي، وتطلعات المواطنين وانتظاراتهم وحاجياتهم، لا هو بالشرقي ولا بالغربي بعيدا عن أي نموذج جاهز مستورد من الخارج».

يعلن حزب «الاتحاد الاشتراكي» بأن هدفه هو «إرساء قطب ثقافي جديد قادر على ترجمة مبادئ الديمقراطية والحداثة والحرية عبر تفعيل المقتضيات الدستورية واحترام التعددية والتنوع وترسيخ حس المواطنة والانتماء الكوني»، والأساسي بالنسبة للحزب في الإطار الثقافي المنشود أن يكون شاملا وكفيلا بـ «تحصين الهوية والذات الوطنية وتقوية التفاعل الإيجابي مع الحضارات الإنسانية المختلفة عبر خلق دينامية مجتمعية رافضة للتفكير المنغلق والعدمي ومنتصرة للفكر المبدع والنقدي». يمكن القول أن هناك نوع من الإعلاء للمفاهيم المرتبطة بـ «الحداثة» و «الفكر النقدي»، غير أن هذا الإعلاء لم يوازيه نقد للمقتضيات الدستورية، بالدعوة إلى «تفعيلها» فقط دون الحديث، مثلا، عن مراجعتها، لأنها تعلن عن الانفتاح والتنوع والانتماء الكوني، لكنها لا تتحدث بأي حال من الأحوال عن «الحداثة» التي يبدو أن الحزب يعتبرها أساس تصوره لـ «القطب الثقافي».

ينطلق حزب «التقدم والاشتراكية» في أطروحته السياسية حول القضايا الثقافية، بتقديم تعريف للحداثة وعلاقة الحزب بالمفهوم، ليبين بأن تبنيه للمفهوم لا يتناقض وتعاطيه مع التراث، بل إن الحداثة بالنسبة له: «تعني النظر في التراث الوطني الذي شكل الشخصية المغربية للمحافظة وتثمين شواهده التاريخية المادية وكذا التجليات المشرقة لعناصره اللامادية بتعددها اللغوي وتنوع تعابيرها الثقافية، ولمحاربة جوانبه السلبية، خاصة منها تلك المستبعدة للفكر النقدي والمضرة بالصحة البدنية والعقلية والمناصرة لصورة نمطية سلبية للمرأة».

لقد حاولنا أن نقدم نموذجين/ قطبين لمحاولة فهم المرجعيات التي يتم الاستناد إليها في فهم «الثقافة المغربية» التي يدافع عنها كل حزب باختلاف مرجعيته الأيدولوجية، قبل عرض الإجراءات والتدابير التي -من المفروض أنها- تترجم هذه الأفكار والمنطلقات الفلسفية حول مفهوم وتمثل «الثقافة»، وقد تم الاكتفاء بهذين النموذجين باعتبارهما ممثلين لباقي النماذج، ويقدمان تصورين للتعاطي مع النص الدستوري بتأويلين مختلفين يتناسبان ومرجعيات كل حزب.

هذا العرض يضعنا أمام أمر يثيره الكثير من الباحثين، ويتعلق بعدم وضوح النص الدستوري كفاية ليكون مرجعا في صياغة السياسات العمومية، وأنه يترك مجالا كبيرا للتأويل لدى الفاعلين كل من منطلقاته الفكرية والأيديولوجية، ما يجعل مجال الممارسة في وضع السياسات العمومية منفصل تماما تصورات الأحزاب التي تسعى إلى تدبير الشأن العام، ويجعل الفعل السياسي في كل المجالات خارج سياق الحكومة والأحزاب المشكلة لها، وبالتالي فالأحزاب تظل مساهمة في التدبير فقط، لا في وضع التصور والمنطلق.

الفقرة الثانية: ملامح مفهوم «السياسة الثقافية» لدى الأحزاب السياسية.

يعتبر حزب الاستقلال بأن «السياسة الثقافية» هي «استراتيجية الدولة لحماية توجهاتها الثقافية وترسيخها، وتعني أيضا خطة لتطوير الإبداع الثقافي بشتى أصنافه ونشر الوعي الثقافي بين المواطنين»، وعلى هذا الأساس فالسياسة الثقافية حسب الحزب تشمل «كل ما له علاقة بالإبداع الثقافي من طباعة ونشر وحقوق التأليف والملكية الفكرية وطرق تدبير الوضع اللغوي وتدبير قطاع ثقافة الطفل والشباب والمرأة والمتاحف ودور السينما والمسرح».

ويرى حزب الاتحاد الاشتراكي أن «الثقافة تحتل موقعا حيويا في تقوية النسيج المجتمعي وإحداث التحولات السياسية والاجتماعية الرصينة» تتجلى أهمية الثقافة بالنسبة للحزب في «أدوار الثقافة في بناء الذكاء الإنساني والتنمية البشرية إلى استنهاض مكونات المجتمع ونخبه السياسية والثقافية».

أما حزب التقدم والاشتراكية فيرى أن الثقافة في مفهومها الواسع تعبر عن كينونتها، بتعدد مرجعيتها الهوياتية وتنوع تعبيراتنا الثقافية، وهي التي تعكس صورة المغربي في العالم، باعتباره يمتلك هوية وطنية مركبة، أفرزها بناء وتراكم تاريخي، قادرة على احتواء التطور في اتجاه مشروع الحداثة والتقدم.

يجب الإقرار بصعوبة الوصول إلى تصورات الأحزاب السياسية حول «السياسة الثقافية» من حيث المفهوم، فبالعودة إلى الأطروحات السياسية (الأدبيات) لهذه الأحزاب، نصل إلى كلام فضفاض حول «الثقافة» وأهميتها، وما توليه هذه الأحزاب من اهتمام للمسألة الثقافية. وحتى في المقابلات التي تمت مع المسؤولين المشرفين على وضع البرامج الثقافية لهذه الأحزاب، يصعب الوصول إلى جواب واضح حول تصور «السياسة الثقافية» باعتبارها: «نسقا من التوجيهات المخططة تقود إلى تحقيق أهداف ترتبط باحتياجات ثقافية عبر مشروعات وأنشطة محددة. وهي غالبا ما تحتوي في إطارها المشروع الثقافي الذي يشير إلى نسق من المعايير والقيم العامة التي تحكم وتشكل مجمل الحياة في مجتمع ما، ويرتبط بمنظور أيديولوجي محدد...» كما أسلفنا في المفاهيم النظرية.

المطلب الثاني: ملامح السياسة الثقافية من خلال البرامج الانتخابية

الفقرة الأولى: التدابير والالتزامات في مجال الثقافة.

يوضح الجدول أدناه مجموع التدابير والالتزامات المعلن عنها من طرف الأحزاب السياسية من خلال برامجها خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2016:

الحزب السياسي	التدابير والالتزامات في مجال الثقافة
العدالة والتنمية	-إرساء استراتيجية ثقافية وطنية تسعى إلى تحديد الأولويات الوطنية والجهوية ودور كل متدخل على حدة، وتوفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي، وتشجيع القراءة وإعادة الاعتبار للكتاب والحفاظ على التراث الثقافي الوطني في أبعاده المتعددة. -الرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة، بما يؤهله للنهوض بشكل أحسن بالفعل الثقافي وتقديم دعم أكبر للمشاريع والمبادرات الثقافية والفنية. -ربط الثقافة بالثوابت والقيم الدينية والوطنية، خاصة من خلال إبراز الوجوه الحضارية للمغرب ماضيا وحاضرا وإبراز البعد الجهوي للثقافة المغربية، وتعزيز مكانة اللغات الرسمية في مجال الثقافة. -إرساء أسس الصناعة الثقافية الوطنية، خاصة من خلال توفير البنيات والمرافق الثقافية المهيكلة وطنيا وجهويا، والرفع من قدرات الفاعل الثقافي، ودعم انتشار منتجات هذه الصناعة في العالم خاصة في إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، وتقوية الإنتاج الثقافي مع مراعاة الثوابت الوطنية. -تشجيع الإبداع ودعم المشاريع الثقافية والفنية ومواصلة إصلاح حكامة منظومة الدعم -تأهيل معاهد التكوين الثقافي لتقوم بأدوارها في النهوض بالثقافة ودعم تخصصها، خاصة من خلال تدعيم مواردها البشرية والمالية -إطلاق مبادرة الكتاب للجميع، خاصة من خلال تأهيل المكتبات العمومية والبلدية وإحداث نقاط للقراءة بالمناطق التي تتسم بالعزلة، وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص والفاعلين بغية نشر وتوزيع الكتب في فضاءات الانتظار ووسائل النقل. -الارتقاء بخدمات المكتبة الوطنية الإلكترونية، وتمكين الطلبة والباحثين من الولوج المجاني للمكتبات العالمية، من خلال دعم المكتبة الوطنية حتى توسع اشتراكاتها الإلكترونية في مختلف المكتبات العالمية ودور النشر ومراكز الأبحاث والتفكير العالمية، وذلك لتمكين الباحثين والمهتمين من الاطلاع على أحدث الدراسات والانتاجات الثقافية العالمية -رفع قيمة الجوائز الوطنية، (جائزة الكتاب وجائزة الحسن الثاني للمخطوطات) وإحداث جوائز جديدة، مع إفراد جائزة وطنية للترجمة. -توسيع قاعدة المسارح الوطنية لتشمل كل المدن الكبرى أولا ثم تنتقل تدريجيا إلى المدن المتوسطة -دعم مبادرات الجولات المسرحية الوطنية لتشجيع الفرق المسرحية على تنمية إبداعها والرقي بالفن المسرحي كما وكيفا -تنمية الصناعة السينمائية مع جلب الاستثمارات الأجنبية وتطوير القاعات السينمائية العصرية -تشجيع الولوج للمتاحف الوطنية والخدمات الثقافية لفائدة الطلبة والتلاميذ بأثمنة رمزية

	-دعم الانتاجات الفكرية والأدبية للمؤلفين الشباب والمساهمة في إشعاعها -إنشاء مسابقات وطنية ثقافية وعلمية وتكنولوجية لتحفيز الشباب على الانتاج الفكري والعلمي والتكنولوجي، وكذا تبني اختراعاتهم ودعمها ماديا ومعنويا.
الأصالة والمعاصرة	- تموقع جديد لقطاع الثقافة مضاعفة الميزانية المخصصة للثقافة. مأسسة التنسيق بين قطاعي الثقافة والتربية الوطنية والتكوين المهني لتشجيع القراءة والأدب وتحرير الطاقات الفنية. إرساء مقومات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الثقافة والإبداع الفني، قصد إرساء صناعة تنافسية. - بلورة سياسة مندمجة لتوثيق التاريخ المشترك للمغاربة. للعناية بالتراث للحفاظ على مقومات الهوية الوطنية المتعددة الروافد لتثمين التراث الديني الإسلامي المغربي ومدارسه ومعاهده ومآثره التاريخية، وجميع روافده العلمية والمعمارية والثقافية، كرموز بارزة للهوية الوطنية المغربية.
الاستقلال	التدابير: وضع مخطط استراتيجي للنهوض بالثقافة والفنون ببلادنا كرافعة اقتصادية واجتماعية على غرار باقي المخططات القطاعية الأخرى. -إبرام عقود – برامج مع مختلف القطاعات الثقافية والفنية. -إدراج التربية الثقافية العامة في المناهج والبرامج التعليمية وتعزيز حضورها في المقررات الدراسية. -إحداث معاهد ومسالك تكوين متخصصة في الصناعات الخلاقة والثقافية والفنية. -إحداث وكالة وطنية لدعم الإبداع والإنتاج في مجالات الثقافة. -إحداث جائزة كبرى في مجالات الفكر والإبداع، ذات إشعاع إقليمي ودولي، بالإضافة إلى إحداث جوائز لتثمين عطاءات الشباب في السينما والمسرح والكتاب والرسم. -إحداث وتقوية بنود في ميزانيات المؤسسات العمومية لدعم الثقافة، والرفع من مخصصاتها. -إقرار تمثيلية مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الثقافية والفنية وفي مختلف

	مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة. -الإسراع بإخراج المجلس الوطني للغات والثقافة والمغربية وتمكينه من الآليات الضرورية للنهوض باختصاصاته الدستورية. -الإسراع بتفعيل أكاديمية اللغة العربية لتقوية اللغة العربية وتعميمها في التعليم والإعلام والحياة العامة. -إصدار القانون التنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية بما يضمن إدماجها في التعليم وتعميم استعمالها في مجالات الحياة العامة. -تثمين الرصيد الحساني والنهوض بتعابيره الثقافية والفنية. الالتزامات: -رفع عدد الإصدارات المغربية إلى 5000 كتاب في أفق 2021 مقابل 2500 كتاب في 2015. -تنظيم معارض جهوية للكتاب سنويا (12 معرضا).
التجمع الوطني للأحرار	-سن سياسة ثقافية وإعلامية منفتحة على الفاعلين الخواص وذلك عبر الاجراءات الرئيسية التالية: -خلق ١٠٠ ألف منصب شغل من خلال «مخطط مغرب الثقافة والإعلام» -تشجيع الإبداع في مختلف الفنون (مضاعفة فرص الإبداع خمسة مرات) موسيقى/ مسرح / سينما -إعداد مشروع ثقافي خاص بكل جهة وبكل جماعة -تطوير شبكة شاملة للبنيات التحتية الثقافية ذات الجودة العالية وتعميم ولوجيتها: - إنشاء بنية تحتية جديدة -إعادة تأهيل مسارح الحي وتعميم دور الشباب -تحويل المباني العمومية الشاغرة إلى أماكن مخصصة للثقافة وتخصيص مساحات عمومية كبرى للتظاهرات الثقافية والفنية -مكتبة وفضاء متعدد الوسائط وفضاء للشباب في كل جماعة *تفويض إدارة جميع المراكز الثقافية العمومية التي لا تتوفر على برنامج دائم *إنشاء مدارس ومعاهد متخصصة في المجالات الثقافية *تعميم التغطية الصحية والتقاعد على جميع الفنانين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة *اتخاذ إجراءات تحفيزية لصالح الصناعات الثقافية *إشراك وسائل الإعلام في العمليات الثقافية *إعادة تأهيل الإعلام العمومي وفتح القطاع السمعي البصري للفاعلين الخواص *إنشاء معهد ثقافي مغربي في كل العواصم الكبرى حيث يتواجد مغاربة العالم

التقدم والاشتراكية	-1رفع الميزانية المخصصة للثقافة إلى 0.5 بالمائة، في أفق رفعها إلى 1 بالمائة. -2تفعيل الحق في الثقافة، خاصة من خلال: تغطية كافة التراب الوطني بتجهيزات القرب الثقافية: مراكز ثقافية، خزانات، خزانات متعددة الوسائط، معاهد الموسيقى، قاعات للمسرح، ورشات فنية،...؛ برمجة ثقافية وفنية ذات جودة ومستجيبة لمختلف شرائح الجمهور؛ النهوض بالتربية الفنية، ولاسيما في التعليم المدرسي؛ تشجيع الممارسات الثقافية الأكثر تنوعا، خاصة لدى الشباب. -3تثمين التنوع الثقافي ومختلف التعبيرات الثقافية والفنية والوطنية، لإبراز غنى الثقافة الوطنية عبر مكوناتها العربية، الإسلامية، الأمازيغية، الصحراوية، بالإضافة إلى الروافد الإفريقية، الأندلسية، العبرية والمتوسطية؛ -4الزيادة في موارد صندوق دعم الإبداع الفني، في إطار المخططات الوطنية لدعم النشر، الكتاب، المسرح، الإنتاج السمعي-البصري، الموسيقى، فنون الرقص، الفنون التشكيلية والمرئية والجمعيات والتظاهرات الثقافية؛ -5وضع سياسة لغوية متناسقة، من خلال المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بالخصوص، تثمين اللغة العربية، والتفعيل التدريجي والكلي للمقتضيات الدستورية التي جعلت من الأمازيغية لغة رسمية؛ -6تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، من خلال إجراءات تحفيزية، تنظيمية، وضريبية؛ -7تفعيل مقتضيات القوانين المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفنانين والمهن الفنية؛ -8بلورة وتفعيل مخطط طموح لتعبئة الموارد العمومية والخصوصية مصحوبة بوضع رافعات قانونية، من أجل الحفاظ على التراث الثقافي المادي واللامادي وتثمينه والنهوض باقتصاد التراث كاقتصاد منتج للخيرات؛ -9تحسين حكامة وتدبير القطاع عبر تعزيز بنيات الوزارة الوصية، وتوسيع اختصاصاتها، ونهج سياسة لتكوين الأطر في مجال التدبير الثقافي والتراثي والتنشيط.
الاتحاد الاشتراكي	-بلورة وتطبيق استراتيجية وطنية شاملة للثقافة المغربية باعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل الإعداد والتنفيذ والتتبع والتقييم، وذلك بضمان مساهمة مختلف المتدخلين والفاعلين الحكوميين والمدنيين والخواص على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. -العمل على مضاعفة الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة التي تصرف نسبة مهمة منها في التسيير الإداري، من أجل دعم الاستثمار في المجال الثقافي، مع إعادة النظر في طرق صرف الميزانية وسياسة الدعم الثقافي بما يسهم فعليا في أفق توفير صناعة ثقافية متكاملة. -إنشاء صندوق وطني لتمويل الفعل الثقافي بناء على دفاتر تحملات واضحة بشروط ومعايير مضبوطة من أجل تنسيق السياسات الجهوية الثقافية وضمان نجاعة المشاريع الثقافية، وذلك في أفق إحداث صناديق جهوية. -بلورة مخطط سنوي وممتد عبر سنوات متعددة لرصد الاعتمادات اللازمة من أجل إنشاء وتجهيز الفضاءات الثقافية المختلفة مع تجميعها ما أمكن في مركبات متكاملة المرافق والخدمات (دور الثقافة والشباب، المتاحف، المسارح، القاعات السينمائية، المدارس الموسيقية، الأندية التشكيلية، الخزانات والمكتبات الوسائطية، مراكز الفنون الشعبية).

-مأسسة الفعل الثقافي طبقا لمقتضيات الدستور من خلال تسريع إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي ما زال لحد الآن مجرد حلم لم تعمل الحكومة الحالية على إخراجه إلى حيز الوجود.

-إعداد ميثاق وطني للثقافة بمشاركة مختلف الفاعلين الثقافيين والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لتعبئة الطاقات المختلفة حول التوجهات الثقافية الأساسية والإسهام الجماعي لتحصين الهوية المغربية وتقوية حضورها وأثرها الإيجابي في الثقافة الإنسانية الشاملة.

-إيجاد الإطار المؤسساتي والتدبيري لتوحيد المنظومة الثقافية الوطنية وخلق التناغم والانسجام بين مختلف المكونات الثقافية المغربية من أجل تثمين التماسك المجتمعي وتقوية التنوع الثقافي في مختلف المجالات والأشكال التعبيرية.

-اتخاذ التدابير الناجعة لدعم مختلف المبادرات والمشاريع الإبداعية في مجال السينما والمسرح، مع وضع إطار تعاقدي لتشجيع الانتاجات الفنية وتنظيم الدورات التكوينية وإقامة التظاهرات الاحترافية.

-صياغة وتنفيذ خطة وطنية لتدعيم وتشجيع القراءة بالشراكة بين الفاعلين الحكوميين والمنتخبين والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني من أجل إنجاز برامج هادفة ترمي إلى تقريب المعارف من الأجيال الناشئة ودعم مكتبات القراءة العمومية وتنظيم قوافل الكتاب وغيرها.

-صياغة إطار للتعاقدات والشراكات مع الشركاء المعنيين بالشأن الثقافي لتصور وتنظيم التظاهرات والمهرجانات والمسابقات في جميع المجالات الثقافية وبمختلف المناطق والجهات بطريقة عادلة ومنصفة وشفافة.

-تأهيل الموارد البشرية بتسطير مخطط وطني لفائدة الأطر والمنشطين لتعزيز كفاءاتهم وتطوير مؤهلاتهم، سواء في مجال التدبير الثقافي أو في مجال التنشيط الاجتماعي والفكري، وذلك بتمكينهم من التقنيات المستجدة ومبادئ الحكامة الثقافية.

-دراسة واقتراح السبل الناجعة التي تمكن من توفير الشروط الضرورية للعمل الثقافي عبر ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة وتعميمها على مختلف المثقفين والفنانين والمبدعين.

-إصلاح المؤسسات الثقافية وتمكينها من الوسائل اللوجيستيكية الضرورية والتقنيات الجديدة للمعرفة والتواصل من أجل خلق دينامية ثقافية فاعلة، مع إقامة الجسور بين المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية والفضاءات الجمعوية لضمان انخراط جماعي أكبر.

-تطوير استثمار المنشآت والتجهيزات الثقافية وعقلنة استغلالها من خلال تحسين الشروط المتعلقة باستفادة المواطنات والمواطنين منها، وخاصة التعاون مع الفاعلين المحليين بغية برمجة العمليات الثقافية على مدار السنة وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية.

-وضع آليات خاصة بتشجيع المنتوج الثقافي الوطني وضمان كافة أشكال دعمه من خلال إقرار تحفيزات مالية وجبائية وتنظيم حملات تواصلية وتسويقية وخلق تطوير سياحة ثقافية ناجعة، مع إيلاء عناية خاصة للذاكرة الوطنية وأرشفة التراث المغربي بطريقة عصرية وتقنيات حديثة.

-العمل على خلق الأدوات والبنيات الملائمة لترويج المنتوج الثقافي الوطني والجهوي وضمان إشعاعه دوليا

ومحليا، مع تطوير الآليات المتعلقات بحماية الملكية الفكرية للمبدعين وتبني مقاربة ناجعة لحماية الحقوق الإبداعية في مختلف المجالات الثقافية ومحاربة كل أشكال القرصنة.

-إعداد برامج متنوعة وخاصة تستجيب لفئات محددة ولحاجات اجتماعية معينة (الأشخاص في وضعية إعاقة مثلا) من أجل تمتيع مختلف الشرائح الاجتماعية من حقها في التأطير الثقافي وحمايتها من مضاعفات الإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي والثقافي.

-وضع خريطة ثقافية تهدف، بشكل منتظم، إلى تعميم العمليات والأنشطة في مختلف المجالات الثقافية وتقليص الفوارق الثقافية وتيسير الولوج إلى الخدمات الثقافية، مع الحرص على ترسيخ التنوع الثقافي.

-مراجعة العرض الثقافي في الفضاءات العمومية والتواصلية والإعلامية لجعله أكثر استجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين في مختلف المناطق وتحقيقا للمساواة والعدالة الثقافية.

-وضع إجراءات تشجيعية للعمل الثقافي المشترك وتحفيز إنشاء الشبكات الثقافية الرامية إلى تعزيز الخبرات وإنجاز المشاريع والبرامج والعمليات الثقافية المشتركة على نطاق واسع بأهداف موحدة تدعم مبادئ الهوية الوطنية والقيم الثقافية الإنسانية.

-إنشاء بوابة إلكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالرأسمال الوطني المادي وغير المادي وإتاحة مختلف المعلومات والخدمات الثقافية عن بعد للمهتمين الدوليين والوطنيين.

-اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية الإعلام الثقافي واستثمار التقنيات والوسائط الجديدة للتواصل من أجل تعميم الثقافة المغربية ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الثقافية والمساهمة في التنمية البشرية والتطور الرقمي.

-تعزيز الديبلوماسية الثقافية من أجل تحقيق حضور وازن للثقافة على مختلف الواجهات الدولية (المغاربية والإفريقية والمتوسطية والعالمية)، وذلك من أجل ضمان إشعاع مغربي أكبر وتقوية التواصل مع الثقافات والحضارات الأخرى ودعم الدبلوماسية الرسمية المغربية.

الحركة الشعبية

الإجراءات المؤسساتية:

-إعداد استراتيجية وطنية في المجال الثقافي باعتبارها دعامة حقيقية للتنمية المستدامة (مخطط المغرب الثقافي)،

-الزيادة في ميزانية الدولة الموجهة للثقافة،

-تشجيع ودعم روح المبادرة والإبداع

-توثيق جميع الموروثات الثقافية والحفاظ على الذاكرة الوطنية،

-الحفاظ على الموروث الثقافي بواسطة التكنولوجية الحديثة،

-تفعيل قانون حقوق المؤلفين والمبدعين،

-تنظيم وتقنين القطاع الفني،

-تفعيل وتعميم بطاقة الفنان لضمان حماية حقوقه.

الاجراءات الاقتصادية:

	-تخصيص 10 بالمائة من الميزانية الجهوية للأنشطة الثقافية، -تشجيع السياحة الثقافية في المغرب، -وضع رسوم للشركات الكبرى لدعم الثقافة، -إنشاء الصندوق الإبداعي لفائدة كل المبدعين. الاجراءات الاجتماعية: -تمكين العاملين في الميدان الثقافي من التغطية الصحية، -استفادة الفنانين العاطلين من منحة حسب معايير محددة -تيسير ولوج الفنانين إلى العقار والقروض البنكية -الاستفادة من التعويض على الأطفال
فيدرالية اليسار الديمقراطي	-وضع سياسة وطنية لنشر ثقافة ديمقراطية بمحتوى تنويري لبناء مجتمع حداثي ديمقراطي عقلاني ومتسامح تنتفي فيه كل مظاهر الإقصاء والتعصب بمختلف أشكاله؛ -تعزيز الثقافة المغربية الوطنية بأبعادها المتعددة التي تعتبر نقطة القوة في النسيج الثقافي المغربي المتنوع والغني بروافده، بما يضمن تعايش كل أبعاد الهوية الثقافية المغربية بمختلف مكوناتها وتعبيراتها – العربية والأمازيغية والحسانية- في إطار التضامن والاحترام المتبادل لربح رهان المستقبل المشترك؛ -تمكين المؤسسات الثقافية من الوسائل المادية الضرورية لتقوم بدورها الثقافي وسط المجتمع مع تقوية دور المدرسة والجامعة العموميتين في نشر ثقافة التسامح والتضامن والمساواة وقبول النقد الموضوعي وممارسته وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان..؛ -تخصيص نسبة 1.5 في المائة من الناتج الوطني للثقافة، وتخصيص نسب إلزامية في ميزانيات الجماعات الترابية لتشجيع العمل الثقافي، بما يضمن التدبير الديمقراطي والشفاف للسياسات العمومية في المجال الثقافي. -تعزيز البنيات التحتية الثقافية كمسارح القرب ودور السينما والمكتبات ودور الشباب وترميم المتلاشي منها وتأهيله وتشجيع الجمعيات المدنية ذات المصلحة في ثقافة التنوير وتشجيع المبادرات الداعمة للقراءة والفن الذي يرتقي بالذوق الجمالي الرفيع؛ -الدفاع عن إشراك كل الأطياف الثقافية في تفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛ -تشجيع الفنانين والمبدعين المغاربة ودعم إطاراتهم التمثيلية والجمعوية؛ -تشجيع حركة النشر والإبداع المغربي وترويج الكتاب المغربي على أوسع نطاق داخل المغرب وخارجه؛ -تصنيف كل البنايات التاريخية والمواقع الأثرية ووضع خطط فعالة لترميمها والمحافظة عليها؛ -توظيف المجال السمعي البصري في نشر ثقافة ديمقراطية حداثية تعزز كرامة المواطنين، وتنمي وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، إعلام عمومي يقدم خدمة ثقافية عمومية تحسن الذوق الجماعي وترتقي به، وتحصن القيم الإيجابية في المجتمع (قيم العقل والتقدم والحداثة.)؛ -تشجيع الخصوصيات الثقافية الجهوية والإقليمية بما يدعم الوحدة الوطنية ويغنيها؛

-تشجيع اللقاءات والمناظرات الدولية والوطنية والجهوية والإقليمية التي تعزز ثقافة الديمقراطية والتفتح والمساواة والحداثة؛

-تنويع صيغ دعم الإنتاج الثقافي المغربي (السينمائي والمسرحي والموسيقي) بإجراءات عملية الإعفاء من الضريبة على المنتوج الثقافي وقاعات السينما والمسرح.؛

-تحديد نسبة إلزامية من الإنتاج الثقافي المغربي في الكتب المدرسية والمقررات التعليمية، والعمل على تنقية المناهج والبرامج من خطاب الكراهية والحقد والإطلاقية واللامساواة؛

-تعزيز الثقافة الحداثية وفي مقدمتها الثقافة الحقوقية وإعادة الاعتبار للمثقفين ومساعدتهم على استرداد موقعهم الطبيعي في قيادة المجتمع نحو الحداثة والتنوير والديمقراطية.

الجدول: الاجراءات والتدابير والالتزامات الواردة في برامج الأحزاب

يتبين من خلال الجدول أعلاه، والذي يعرض الالتزامات والإجراءات والتدابير المعلن عنها من طرف الأحزاب السياسية في برامجها الانتخابية أن هناك نوع من التعبير الانشائي الذي لا يعبر عن إجراءات أو تدابير محددة في الزمان، وتحضر في الصياغة جمل تفيد «الترافع» وكأنها صيغت لمذكرات مطلبية وليس برامج تتطلب التدقيق.

كما يمكن أن نستشف غيابا للتشخيص القبلي، ودراسة كل مجال من المجالات المعلن عن تدابير بشأنها، ويتجلى ذلك في التفاوت الصارخ بين التدابير لدى كل حزب، ففي حين أن حزبا يقدم وعودا برفع ميزانية وزارة الثقافة إلى 0.5، نجد آخر يعلن عن 1.5، وهناك من يتركها جملة فضفاضة لا تقدم وعدا يمكن البناء عليه في التقييم والمساءلة، وذلك بالحديث عن «رفع ميزانية الثقافة» أو «الرفع التدريجي لميزانية الثقافة».

يمكن أيضا أن نلاحظ بأن هناك وعي لدى الأحزاب السياسية بالأبعاد المحلية، الجهوية للفعل السياسي في مجال الثقافة، لكن بالعودة إلى المقابلات التي تمت مع بعض الأحزاب، نجد أن هناك غيابا لأنشطة هذه الأحزاب في هذه الأبعاد، وإذا كانت هناك من لقاءات وتكوينات فإنها لا تستحضر البعد الثقافي، سواء بالنسبة للمنتخبين محليا وجهويا بالنسبة لهذه الأحزاب، والذين يشرفون على تدبير الشأن العام المحلي والجهوي، أو بالنسبة للقاءات التواصلية مع المواطنات والمواطنين.

مما يؤشر على أن صياغة الأهداف والإجراءات والتدابير في البرامج الانتخابية لا يستحضر مسألة التتبع والمساءلة من طرف المواطنات والمواطنين، فضلا عن إعلان هذه الأحزاب بأن البرامج تصاغ فقط في إطار تقليد انتخابي، هو أن «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» الذي يحضر لدى جميع هذه الأحزاب في برنامجها، ظل مشروع القانون المحدث له يراوح مكانه في الوقت الذي كان لا يحتاج إلا إلى دفعة تشريعية داخل البرلمان، والمجلس إلى اليوم لم يخرج إلى الوجود بالرغم من مرور 11 سنة من التنصيص عليه دستوريا، وهذه الأحزاب كلها تمتلك آليات الدفع به، سواء من موقعها في الأغلبية الحكومية أو من خلال المعارضة عبر الاقتراح والتتبع والمساءلة.

وبالاستناد على المقابلات التي أجريت مع بعض هذه الأحزاب، والاطلاع على أطاريحها السياسية لمؤتمراتها الأخيرة، في علاقة مع ما هو معلن عنه في هذه البرامج، يمكن أن نسجل ملاحظة تتعلق بكون الأحزاب التي تقوم بمجهود في صياغة تصوراتها الفكرية والفلسفية حول المسألة الثقافية، وتدافع عن تصور، اتفقنا أو اختلفنا معه إلا أنه يظل تصورا مبنيا على مجهود فكري، نجد أنها في البرامج الانتخابية تقدم عبارات فضفاضة، ولكنها لا تكاد تقدم وعودا يمكن البناء عليها لتقييم أدائها لاحقا، في حين أن الأحزاب التي لا تسند برنامجها بتصور في المجال الثقافي، تلقي بالأرقام جزافا، وتقدم وعودا، هي تدرك صعوبة تحقيقها، ذلك أنها غير مبنية على تشخيص واقعي. فإذا عدنا إلى ميزانية الثقافة، لا يتم التمييز بين الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة وبين ميزانية الثقافة، لأن هناك فاعلين من مؤسسات وصناديق سيادية تشتغل في القطاع الثقافي دون أن تكون لها علاقة بوزارة الثقافة فيما يتعلق بالميزانية.

الفقـرة الثانيـة: خلاصـات واسـتنتاجات عامـة وتصـورات بعـض الفاعلـين لتعاطـي الأحـزاب مـع المسـألة الثقافيـة

أ- حول تصورات الأحزاب السياسية للسياسة الثقافية

مـن خـلال اسـتقراء مضامـين برامـج الأحـزاب السياسـية الموجهـة للاسـتحقاقات الانتخابيـة لسـنة 2016، وبنـاء عـلى المقابـلات التـي تمـت مـع بعـض المسـؤولين والمشرفـين عـلى وضـع هـذه البرامـج، وتحليـل تنـاول الأحـزاب السياسـية للمسـألة الثقافيـة في أدبياتهـا السياسـية، نقـدم فيـما يـلي أهـم الخلاصـات العامـة والملاحظـات الأساسـية لتصـورات الأحزاب السياسـية لـ «السياسـة الثقافيـة»:

1- تتفـق معظـم الأحـزاب السياسـية التـي شـملتها الدراسـة في ديباجتهـا لتقديـم تصورهـا حـول الثقافـة عـلى أهميـة هـذه الأخـيرة كمسـألة اسـتراتيجية ورافعـة أساسـية مـن رافعـات التنميـة الشـاملة للبـلاد، وهـو اتفـاق إيجـابي تعـوزه الرؤيـة الكفيلـة بجعـل الثقافـة مكونـا اسـتراتيجيا ورافعـة أساسـية بشـكل فعـلي ضمـن تصـور هـذه الأحـزاب أو ممارسـاتها؛

2- هنـاك اتفـاق آخـر، يتكـرر لـدى معظـم هـذه الأحـزاب، لكنـه بدلالـة سـلبية، ويتعلـق الأمـر بوجـود الثقافـة متذيلـة البرنامـج الانتخـابي، وتتميـز بلغـة يملأهـا الحشـو والوعـود الفضفاضـة، مـا يوضـح أن النظـر إلى الثقافـة فعليـا لا يتـماشى والديباجـات المرصعـة حـول أهميتهـا كمسـألة اسـتراتيجية، وإنمـا باعتبارهـا مسـألة ثانويـة، وهـو الأمـر الـذي أكـدت عليـه مختلـف المقابـلات التـي تـم إجراؤهـا في إطـار هـذه الدراسـة مـع بعـض المسـؤولين عـن وضـع البرنامـج الثقـافي لبعـض الأحـزاب، حيـث يشـيرون إلى أن المواطنـات والمواطنـين لا يهتمـون ضمـن الخطـاب الحـزبي إلا بمـا يتعلـق بالتشـغيل وتحسـين ظـروف العيـش ومـا يرتبـط بهـما، وهـو مـا يـزكي التمثـلات الكلاسـيكية للمسـألة الثقافيـة باعتبارهـا ترفـا وليسـت عنـصرا أساسـيا في السياسـات التنمويـة الشـاملة؛

3- هنـاك إقـرار بالإحصائيـات التـي تـؤشر عـلى ضعـف الاهتـمام بالمؤسسـات والإنتـاج الثقـافي، سـواء مـن طـرف الأحـزاب المشـاركة في الحكومـة السـابقة عـن انتخابـات 2016 أو التـي كانـت في المعارضـة، حيـث يتـم سرد الوضعيـة المتعلقـة بنـشر الكتـاب ومقارنتهـا بـدول أخـرى، وانحسـار في المكتبـات العموميـة والمعاهـد الموسـيقية ودور السـينما، غـير أنـه لا يمكـن العثـور في معظـم برامـج هـذه الأحـزاب عـن تعهـدات دقيقـة، فهـي تتحـدث عـن مضاعفـة الميزانيـة المخصصـة للثقافـة، ومنهـا مـن تعطـي رقـما يصـل إلى 1.5 بالمائـة، في حـين أن أخـرى تتعهـد بـ 0.5 في أفـق 1 بالمائـة، مـا يبـين خللا في التشـخيص، بالإضافـة إلى التعهـد بإجـراءات لا يمكـن إخضاعهـا للقيـاس في ظـل الولايـة الحكوميـة التـي تتقـدم الأحـزاب السياسـية ببرامجهـا للوصـول إلى الحكـم فيهـا؛

4- التعدديـة الحزبيـة بالمغـرب ليـس لهـا أي تأثـير في طبيعـة البرامـج الانتخابيـة، خصوصـا في الجانـب المتعلـق بتصـورات الأحـزاب التـي شـملتها الدراسـة للمسـألة الثقافيـة، حيـث لمسـنا مـن خـلال مقاربـة هـذه المسـألة تشـابها حـد التماثـل في الإجـراءات والتدابـير المقترحـة، وهـو مـا وضعنـا أمـام صعوبـة في تحديـد مكامـن الفـرادة لـدى كل حـزب؛

5- تلجأ الأحزاب السياسية في المجالات المرتبطة بالاقتصاد والتشغيل، مثلا، إلى استخدام أسلوب يتسم ببعض العقلانية ويقدم إحصائيات دقيقة، تختلف حسب موقع الحزب من الحكومة السابقة عن الانتخابات التي تتعلق هذه البرامج بها، ولكنها تتميز بتشخيص يمكن توصيفه بالمقنع بالنسبة للمطلع على هذه البرامج، غير أنها في الشق الثقافي تقدم خطابا يتسم بالنمطية، ولا ينم عن فهم دقيق للاتجاهات الجديدة في مجال صياغة السياسات الثقافية؛

6- رغم تأكيد بعض الأحزاب على منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية في أدبياتها وأطروحاتها المقدمة لمؤتمراتها، إلا أنها عند صياغة البرنامج الانتخابي في الشق المتعلق بالمسألة الثقافية تجد شبه غياب لأثر هذه المنطلقات، ما يجعل التمايز وفق الأيديولوجية تمايزا قاصرا عن تقديم تصور واضح للسياسات العمومية، وتصبح الأحزاب وفق ذلك، وكما تمت الإشارة سابقا، متماثلة في تعاطيها مع القضايا المطروحة عليها في حال ما وصلت لتدبير السلطة أو المشاركة فيها؛

7- هناك صعوبة في فصل المجال الثقافي عن مجالات أخرى، خصوصا «التعليم» وبدرجة أقل «السياحة»، وهو ما يتضح ليس في البرامج الانتخابية أو الأدبيات الحزبية، وإنما أيضا في المقابلات التي تمت مع بعض المسؤولين عن وضع التصور الحزبي للمسألة الثقافية، ويمكن أن يكون هذا المؤشر إيجابيا إذا ما تم التعامل مع الثقافة في بعدها العرضاني؛

8- تتفق جميع الأحزاب المشمولة بالدراسة على إعلان نواياها التي تلامس وجدان المطلع فيما يتعلق بالمسألة الثقافية، غير أن هذا لا ينعكس في تدبيرها للشأن العام إذا كانت ضمن الائتلاف الحكومي، ولا في المقترحات التشريعية أحزابا حكومية ومعارضة، ذلك أن مشروع القانون المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، استغرقت إحالته على مجلس النواب خمس سنوات بعد إقراره بدستور 2011، ثم أربع سنوات للمصادقة النهائية عليه من طرف المحكمة الدستورية، ولا زال يراوح مكانه إذ تم إقرار قانونه فقط وليس إحداثه كمؤسسة عمومية جديدة؛

9- لا يلامس المطلع على البرامج الانتخابية، وحتى الأدبيات، لبعض الأحزاب السياسية، أسس تصورات لسياسة ثقافية، باعتبارها أحزابا تسعى إلى السلطة وتدبر شأن الثقافة عبر وزارة تلك مهمتها، وإنما يجد في ثنايا هذه البرامج والأدبيات تصورات شبيهة بتصورات جمعيات المجتمع المدني التي تتلخص مهمتها الأساس في الترافع من أجل تحقيق سياسة ثقافية، أو الإسهام من موقع ضيق لا يلامس كل جوانب السياسة الثقافية وإنما أساسا من أسسها، وهو ما يحيلنا على إشكالية الوظيفة التي يضطلع بها الحزب في النسق السياسي المغربي، حيث أن الأحزاب لا زالت حبيسة ظهير الحريات العامة الذي كان يجعل من الأحزاب مجرد «جمعيات» لا تبحث عن تطبيق لبرنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، حسب مشاريعها، بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته، وهو ما لا يتناسب ومستجدات دستور 2011؛

10- يمكن أن نلمس بداية تبلور وعي لدى بعض الأحزاب فيما يتعلق بأهمية الصناعات الثقافية، ومحاولة تجاوز

فكرة القطاع غير المنتج، غير أن هذا الوعي يظل متذبذبا وأحيانا يتيه بين عدم الفصل بين الثقافة في تعريفاتها المتعددة، وبين السياسات الثقافية كإجراءات مطلوب منها ترجمة تصور الحزب الفكري والأيديولوجي أو على الأقل البعد الإجرائي والتدبيري؛

11- لا يمكن نكران الزخم النظري المنتج من طرف بعض الأحزاب حول المسألة الثقافية، غير أنه عند التساؤل عن الأنشطة التي تترجم هذا الزخم النظري، خصوصا على المستويات المحلية والجهوية، نجد أنفسنا أمام غياب شبه تام لدينامية تترجم النوايا إلى أنشطة مؤطرة للمواطنات والمواطنين؛

12- تتفق الأحزاب السياسية، مهما اختلفت أيديولوجياتها، في اتكائها على المتن الدستوري والنهل منه لصياغة تصورها للسياسة الثقافية، وهو أمر لا يعيبها باعتبار الدستور المرجع الأساسي في وضع مختلف السياسات العمومية، ولكن الأمر الذي يدعو إلى التساؤل، هو الاتكاء على المتن الدستوري ونقل عباراته العامة حول الهوية والتعدد الثقافي والمؤسسات الدستورية المنصوص عليها، دون إبراز الهوية الحزبية في تنزيل هذا المتن إلى إجراءات قابلة للقياس سواء عبر وضع رؤية متكاملة للسياسة الثقافية، أو عبر المقترحات التشريعية داخل البرلمان، ذلك أن الدستور يرسم التوجهات الكبرى، لكن يبقى التفعيل هو ما يوسع من هامش هذه التوجهات أو يضيق منها.

ب-تصورات الفاعلين الثقافيين لتعاطي الأحزاب السياسية مع المسألة الثقافية.

عملنا في إطار هذه الدراسة على تنظيم لقاءين دراسيين، بمثابة مجموعات بؤرية للتفكير الجماعي وتبادل الرؤى بين مجموعة من الفاعلين الثقافيين، منهم نشطاء في المجتمع المدني وباحثين في الجامعة المغربية، ومن خلال هذين اللقاءين خلصنا إلى رصد مجموعة من التمثلات والتصورات التي لدى هؤلاء الفاعلين حول الأحزاب السياسية في تعاطيها مع المسألة الثقافية، ونلاحظ من خلال هذه التصورات، أن هناك تباينا بحكم أن الأفراد المشاركين في هذه اللقاءات بعضهم ينتمي إلى أحزاب سياسية وآخرون فاعلون ثقافيون بدون انتماء سياسي، ويمكن إجمال الخلاصات المتوصل إليها في اللقاءين على النحو الآتي:

1- هناك توتر ملحوظ بين المثقف والسياسي، ما جعل فئة كبيرة من الفاعلين الثقافيين يبتعدون تدريجيا عن حلبة الصراع السياسي، ويترك الأمر إلى سيادة وهن فكري وتغييب لدور المثقف في المجتمع، ما يضعنا أمام اتساع لدائرة فقدان الثقة في الفعل السياسي ليس داخل أوساط عموم المجتمع فحسب، وإنما داخل النخبة المهتمة أساسا بالفعل الثقافي بما هو سياسة عمومية تتطلب انخراطا من جميع الفاعلين؛

2- ترى فئة كبيرة من المشتغلين داخل الحقل الثقافي أن الاختلاف الأيديولوجي لدى الأحزاب السياسية لا يتجسد ثقافيا، من خلال الممارسة الثقافية لكل حزب على حدة، وهو ما يتولد عنه حالة من الغياب لمشاريع ثقافية واضحة المعالم، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تفتقد إلى البوصلة الثقافية في الممارسة السياسية؛

3- يرفض بعض المشتغلون في الحقل الثقافي التعميم فيما يتعلق بعلاقة الثقافي بالسياسي، ذلك أن فئة من الفنانين والمسرحيين والسينمائيين...، تهتم ببرامج بعض الأحزاب، بل وتساهم في بلورتها، مما يجعل التعميم هنا مجحفا في

حق أحزاب تسعى إلى تقديم مقترحات نابعة من صلب اهتمامات الفاعلين الثقافيين؛

4- لا يمكن الحديث عن سياسة ثقافية في ظل فشل السياسات العمومية عامة، ذلك أن تصورات الأحزاب تظل أوراقا موسمية في ظل عدم وجود إرادة حقيقية للتنزيل، ومن أكثر معيقات التنزيل عدم وضوح مسؤولية تدبير الشأن الثقافي بالمغرب، من يتحملها وكيف تتم إدارتها وتقييمها؛

5- في حمأة الانتخابات تعتبر الفئة المستهدفة بالحملات الانتخابية في جزئها الأكبر عامة الشعب ممن لا يهتمون بالمسألة الثقافية، لذلك فإن الأحزاب لا تهتم بصياغة خطاب حولها أو الكتابة عنها، وهذا تكريس لنظرة نمطية حول المسألة الثقافية؛

6- كانت المسألة الثقافية مقوما لأي إصلاح، ورهان بعض الأحزاب عليها كان كبيرا، غير أنه في ظل التحولات التي عرفها المغرب، والتي أصبحت بموجبه الأحزاب تتنافس ضمن مجال محدد سلفا، لم يعد الثقافي قاطرة للسياسي، بل أصبح مطلوبا من المثقف أن يكون في خدمة السياسي وحسب؛

7- نوعية الاستقطاب الذي تقوم به الأحزاب السياسية هو الذي يحدد علاقتها بالمسألة الثقافية، فاليوم أصبحت هذه الأحزاب معتمدة على استقطاب منخرطين على أساس مادي، وهي الوضعية التي أفرزت لنا نماذج هجينة لما أصبحت عليه الأحزاب راهنا؛

8- يرى بعض المشغلين بالحقل الثقافي أن هناك مآزقا تمنع المثقفين من الانخراط والالتزام من داخل الأحزاب السياسية، ويلخصونها في إرادة الهيمنة لدى الفاعل السياسي، بما يضع الثقافي في وضعية تبعية وأداتية ودعائية؛

9- من بين المآزق التي تمنع انخراط المثقف في الفعل السياسي عبر المدخل الحزبي ما أطلق عليه البعض «مأزق الوساطة»، بحيث أن مثقفين كثر وصلوا إلى مراكز مهمة في السلطة وفي تدبير مؤسسات كبرى ليس عن طريق الحزب، ما يجعل الحزب مجرد مؤسسة كباقي المؤسسات التي لا تصل إلى السلطة وتحكم ولا ترتقي بنخبها إلى ذلك، ما يجعل المثقف عازفا عن الانخراط في الفعل الحزبي؛

10- تصور الأحزاب السياسية للثقافة باعتبارها ترفا وفي أحسن الأحوال تنمية للفكر وإمتاعا للوجدان، وليست مقوما أساسيا في التنمية الشاملة، يجعل نخبة من المثقفين مستائين من التعاطي مع خطاب الأحزاب السياسية، ومنتقدين باستمرار للبرامج الحزبية باعتبارها برامج جوفاء لا تعمل إلا على ملامسة تمثلات المواطنات والمواطنين وليس تأطيرها وتوجيهها نحو أهمية الثقافة في أبعادها المختلفة؛

11- يقر فاعلون من داخل حقل الثقافة أن هناك تحولا في علاقة الثقافي بالسياسي، لكنه تحول لا يمكن وصفه إيجابا أو سلبا، ذلك أن من يتحسر على زمن كان فيه السياسي يتحدد ضمن منظور ثقافي، في الأصل يتحسر على مرحلة كان فيها الصراع بين أحزاب سياسية ونظام حاكم، وكان الخطاب الثقافي موظفا بين أطراف الصراع ليس بهدف خدمة الثقافة أو التنمية بالثقافة وإنما من أجل إثبات المشروعية وخدمة للسلطة في بعديها، سلطة النظام والسلطة المرجوة من طرف المتصارعين مع النظام، وبالتالي فإن التحول الحاصل، هو تحول في النسق السياسي ككل؛

12- عـوض أن تعمـل الأحـزاب السياسـية في إطـار وظيفتهـا التأطيريـة عـلى تصحيـح تمثـلات المواطنـات والمواطنـين للثقافـة والنخبـة المثقفـة، يـرى جـزء مـن هـذه النخبـة أن الأحـزاب لا تعمـل إلا عـلى تغذيـة هـذه التمثـلات وترويـج المواقـف السـلبية سـواء مـن خـلال عـدم الاهتـمام بالثقافـة ضمـن الأدبيـات والبرامـج الحزبيـة أو مـن خـلال الممارسـة التـي تبعـد النخبـة المثقفـة في إطـار خلـق مجـال للتنافـس غـير متكافـئ بـين هـذه النخبـة وبـين فسـح المجـال لأصحـاب الرأسـمال والأعيـان ممـن لا يهمهـم المـشروع الثقـافي أو التنميـة عـن طريـق الثقافـة.

توصيات على سبيل الختم:

في ضوء ما أسلفناه من نتائج وخلاصات، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات موجهة أساسا للأحزاب السياسية، مع بعض الأفكار التي يمكن تقاسمها مع الفاعلين في الحقل الثقافي بمختلف مجالاته:

1- ضرورة عمل الأحزاب السياسية على القيام بتشخيص متكامل لمختلف الجوانب التي تغطيها السياسة الثقافية وذلك من أجل بلورة تصورات مبنية على منهج علمي ومستجيبة لاحتياجات المواطنات والمواطنين، مع التأكيد على ضرورة تضمين البرامج الحزبية مقترحات قابلة للقياس ويمكن على أساسها تقييم أداء الأحزاب السياسية في سنوات الولاية الحكومية سواء أكانت هذه الأحزاب ضمن المشكلة للحكومة أو التي في المعارضة؛

2- على الأحزاب أن تفتح أوراشا محلية، جهوية ووطنية من أجل بلورة رؤية واضحة لكيفية تنزيل خطاباتها التي تعدد مزايا ولوج الثقافة، وذلك بإشراك الفاعلين الثقافيين والباحثين من مختلف الروافد والعناصر المستهدفة بالسياسة الثقافية؛

3- لابد من الانتقال من التعاطي مع الثقافة كمفهوم فلسفي وفكري أو مجال متعهد بالإشادة والاحتفاء عبر اللفظ الجميل والكلام المرصع، إلى السياسة الثقافية بما هي مجموع تخطيطات تخدم مشروعا يعتمد على فلسفة عامة تراعي حاجات المجتمع وتطرح حلولا عابرة للقطاعات، وهنا يمكن التذكير والإشارة إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموسوم بـ «إدماج الشباب عن طريق الثقافة» وكذا «تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015 المتعلق بتدبير قطاع الثقافة والاتصال»؛

4- العمل، في إطار الوظيفة التأطيرية، على بلورة تمثلات وقناعات جديدة لدى المواطنات والمواطنين، تجعل من الثقافة مسألة استراتيجية، ورافعة أساسية من رافعات التنمية الشاملة للبلاد، وذلك عبر أنشطة مستمرة وغير رهينة باللحظة الانتخابية؛

5- تنظيم تكوينات مكثفة للفاعلين الحزبيين على المستويين الجهوي والمحلي، باعتبار أن مؤسسات الجهات والجماعات الترابية تتكلف بتدبير القطاع الثقافي في إطار اللاتمركز والجهوية المتقدمة، ومن يسيرون هذه الجهات والجماعات الترابية هم منتخبون حزبيون لابد أن يتمتعوا بقدر كاف من المعرفة بالخصائص والمؤهلات الثقافية لجهاتهم وجماعاتهم وكذا في تنزيل السياسات العمومية بشكل عام والسياسة الثقافية بشكل خاص في مستوى اشتغالهم؛

6- يمكن للأحزاب السياسية مجتمعة أو بمبادرات أقطاب متقاربة أيديولوجيا إطلاق مسلسل تشاور تشاركي بين مختلف الفاعلين سواء من المشتغلين المباشرين في حقل الثقافة، وباقي المهتمين من نقابيين ومقاولين وخبراء وفاعلين في المجتمع المدني بشكل عام، مشاورات تسعى إلى تحديد الاختيارات الكبرى والأهداف المطلوب تحققها في الجانب الثقافي على مدى قريب، متوسط وبعيد، وتوفير معطيات قابلة للقياس والتقييم المستمر من طرف هيئات يمكن تشكيلها، أو جمعيات مجتمع مدني ستجد السند المرجعي من أجل تحقيق المتابعة والتقييم؛

7- بالنظـر إلى تعـدد المتدخلـين في المجـال الثقـافي بالمغـرب والحاجـة إلى سياسـة وطنيـة منسـجمة متعلقـة بالمجـال، يتعـين عـلى الأحـزاب السياسـية بلـورة مشـاريع قوانـين والدفـع بهـا مـن أجـل اسـتحداث آليـات شـفافة ومعياريـة لتحديـد العلاقـة بـين مختلـف المتدخلـين وذلـك مـن أجـل التحديـد الدقيـق للميزانيـة الموجهـة للثقافـة بالمغـرب وقيـاس عائداتهـا قياسـا يسـمح للأحـزاب نفسـها بوضـع تصـورات واضحـة حـول المسـألة الثقافيـة والمسـاهمة في بلـورة سياسـة ثقافيـة وطنيـة تدمـج جميـع الفاعلـين في تتبعهـا وتقييمهـا والتنبيـه إلى مكامـن الخلـل فيهـا مـن أجـل تجاوزهـا ونقـاط الارتـكاز التـي يجـب الاسـتثمار فيهـا؛

8- ضرورة الوعـي بأنـه لا يمكـن تفعيـل سياسـات عموميـة بـدون أحـزاب سياسـية، كـما أنـه لا ديمقراطيـة -بشـكل عـام- بـدون إشراك لمختلـف الفاعلـين في قضايـا الشـأن العـام، وبالتـالي فـإن المجتمـع المـدني بفاعليـه ونخبـه الثقافيـة مطالبـة بإسـناد الأحـزاب اقتراحـا ومتابعـة وتقييـما مسـتمرا، وتجـاوز الخطـاب النمطـي حـول الأحـزاب السياسـية، حتـى إذا سـلمنا بواقعيتـه لعوامـل مختلفـة، فإنـه يتطلـب يقظـة مجتمعيـة لتجـاوزه، وهـو مـا لـن يتحقـق إلا بالانخـراط الإيجـابي؛

-9لابـد للمثقـف أن يكـون قـوة اقتراحيـة بالنسـبة للأحـزاب السياسـية، حتـى وإن لم يكـن فاعـلا حزبيـا، ويمكـن للمثقـف أن يقـوم بتفعيـل هـذا الـدور عـبر صياغـة مقترحـات والتنبيـه إلى المنزلقـات بشـكل مبـاشر مـع هـذه الأحـزاب، بمـا يسـاهم في تقويتهـا وأخذهـا لزمـام المبـادرة؛

10- تتحـدد البرامـج والمخططـات والاختيـارات الكـبرى للسياسـة الثقافيـة، وفـق الرؤيـة الثقافيـة التـي يتبناهـا المجتمـع الـذي تسـتهدفه هـذه السياسـية، وفي غيـاب تظافـر جهـود مشـاركة كل المواطنـات والمواطنـين، ضمـن مجتمـع مـدني مبـادر وفعـال، مـن أجـل بلـورة رؤيـة شـمولية ومرجعيـة يدخـل ضمنهـا السـؤال المحـوري «أي مجتمـع نريـد؟»، لا يمكـن الوصـول إلى تصـور عـام حـول السياسـة الثقافيـة التـي تحتاجهـا بلادنـا، لذلـك لابـد مـن انخـراط النخبـة الطليعيـة التـي تتبنـى رؤى وتصـورات للمسـألة الثقافيـة، في تأطـير المجتمـع عـبر مؤسسـات مجتمـع مـدني فاعلـة وحـاضرة في قلـب الأسـئلة الكـبرى طرحـا ومناقشـة وتقديمـا للمقاربـات المختلفـة؛

11- لا بـد مـن توفـر إرادة سياسـية للدولـة في إحـداث تغيـير ووضـع سياسـة ثقافيـة واضحـة المعـالم وممكنـة التتبـع والتقييـم، مـع الإشـارة إلى أن أي مدخـل للتغيـير لـن يكـون إلا سياسـيا، مـع التأكيـد عـلى أهميـة صـدور أي مدخـل سـياسي عـن عمـق ثقـافي، مـا يعنـي أن الثقافـة هـي مدخـل جميـع المداخـل.

ملحق حول:
السياسة الثقافية من خلال البرنامج الحكومي 2021 - 2026

إضاءة:

ارتأينا إرفاق ملحق بالدراسة يتضمن رصدا للسياسة الثقافية من خلال البرنامج الحكومي لأمرين؛ الأول يتعلق بالإشارة إلى أن الأحزاب التي تتقدم ببرامجها الحكومية هي التي تعمل على صياغة برنامج حكومي، منا ناحية نظرية بناء على أهدافها، وكما تعلن هي نفسها في البرنامج الحكومي «انطلاقا من مقاربة تشاركية بين الأحزاب المشكلة لها بهياكلها ذات الامتداد الاجتماعي». والأمر الثاني يتعلق برغبتنا في إثارة الانتباه إلى أن الخلاصات المسجلة حول حضور الثقافة في البرامج الانتخابية وغياب تصور لسياسات ثقافية، ينعكس أيضا في البرنامج الحكومي الذي يتضمن السياسات العمومية للولاية الحكومية الحالية».

ينص الدستور المغربي على تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر الانتخابات وعلى أساس نتائجها، ثم يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها.

وتمارس الحكومة السلطة التنفيذية. وتعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

البرنامج التي تقوم الحكومة بتنفيذه، يتقدم به رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، ويجب أن يتضمن البرنامج «لخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني. ويكون البرنامج الحكومي موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب. وتعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح برنامج الحكومة.» (الفصل 88 من الدستور)

وتطبيقا لأحكام الدستور، فقد تم التصويت على البرنامج الحكومي، الذي تقدم به السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، يوم 13 أكتوبر 2021، وهو البرنامج الذي يعلن عن نفسه باعتباره نتيجة: مقاربة تشاركية بين الأحزاب الثلاثة المشكلة للحكومة بهياكلها ذات الامتداد الاجتماعي، ليضع هذا البرنامج أسس تحول اقتصادي واجتماعي وبيئي خدمة للمواطنين».

سنعمل ضمن هذا الملحق على رصد حضور السياسة الثقافية ضمن البرنامج الحكومي وذلك وفق المحاور التالية:

1-الثقافة كمرتكز

ضمن المدخل العام للبرنامج وفي نقطة «ترصيد مكتسبات أمن واستقرار المغرب»، تؤكد الحكومة على أنها ستعمل على استثمار الأوراش الاستراتيجية الكبرى لـ «بناء مجتمع مغربي، أصيل بهويته وتقافته وتقاليده المتنوعة، حداثي وعصري بانفتاحه على القيم الانسانية الكونية المشتركة».

وضمن المدخل نفسه، وفي النقطة المتعلقة بالوحدة الترابية للمملكة، تعلن الحكومة أنها « ستعمل تحت التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، على صيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتنا الوطنية الموحدة، وتعزيز انصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، الغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية، العبرية والمتوسطية». وضمن نفس النقطة تلتزم الحكومة في الدفاع عن الوحدة الترابية بـ «تعزيز قدرات الدبلوماسية الموازية التي بها المجتمع المدني، بشكل لا يقل أهمية على الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية».

وفي الجزء الثاني (من البرنامج) الذي يحمل عنوان: «تنمية الرأسمال البشري»، وضمن فقرة «التربية على المواطنة وتعزيز الهوية المغربية»، تعتبر الحكومة «التربية والتعليم مدخلان أساسيان لتعزيز الهوية المغربية، عبر تربية الناشئة على التشبث بالقيم الثقافية المغربية بكل مقوماتها الإسلامية والتراثية والفكرية والمعرفية والاجتماعية والفنية»

وترى أننا «مطالبون» بمراجعة المقررات الدراسية ومناهجها التربوية بشكل «يربي في الجيل الصاعد حس النقد والإبداع والتفاعل مع الثقافة المغربية بشكل إيجابي.. تشجيع الناشئة على الاهتمام بالإرث الثقافي بمختلف أنواعه».

2- السياسة الثقافية

لا يتم الحديث عن «السياسة الثقافية» كلفظ، إلا ضمن المحور الثاني «تنمية الرأسمال البشري» الذي يعرض إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالثقافة التي يجعلها مرادفة للرياضة ضمن فقرة «الاهتمام بالثقافة والرياضة»، في تصديرها الآتي: « تستمد الحكومة من الخطب الملكية وتوجيهاتها السامية في مجال النهوض بالثقافة، قوتها في السعي إلى تثمين العنصر البشري، وتعمل على وضع سياسة ثقافية ترمي إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتشبث بقيم الوطن والأمة، مع الانفتاح على التعبيرات الفنية العصرية...».

ونلاحظ أن «البرنامج الحكومي» قد أفرد فقرة ضمن محور للثقافة مترادفة مع الرياضة، لكنه خصص فقرة ضمن المدخل العام، تتضمن إجراءات وتدابير تتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع العلم أن هذا المحور يدخل ضمن الإجراءات والتدابير المتعلق بالسياسة الثقافية. كما أن الحكومة تقدم بخصوصه أرقاما واضحة ومدة زمنية محددة، ضمن الالتزام العاشر من الالتزامات العشر للحكومة: « تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص وضخه بميزانية تصل ل 1 مليار درهم بحلول سنة 2025.»، كما أنها تقدم إجراءات مفصلة فيما يتعلق بهذا الالتزام على النحو الآتي:

«إحداث صندوق لغاية تفعيل الطابع الرسمي ابتداء من سنة 2022 من أجل «إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني.

وسيعمل هذا الصندوق على تعزيز العدالة الثقافية واللغوية، على غرار آلية التمويل التي تعبأ في كل مرة كروافع لإدماج السياسات العمومية من أجل التنمية الاجتماعية والمجالية».

وفيما عدا ما يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي يدخل ضمن «السياسة الثقافية للحكومة» دون

الإشارة إلى ذلك، فإن باقي التعهدات الواردة في الفقرة المتعلقة بـ «الاهتمام بالثقافة»، نجد غيابا للمعطيات الدقيقة وحضور الكلمات الفضفاضة التي لا تؤشر على «تعهدات» بالمعنى المطلوب في السياسات العمومية، وكما يحضر ضمن البرنامج الحكومي المجالات الأخرى، بأرقام ومعطيات دقيقة وفق آجال زمنية محددة.

- **صورة من تعهدات البرنامج الحكومي في مجال الثقافة**

1-6 التكوين المهني والمستمر، طريق آخر نحو النجاح

تعمل الحكومة كذلك على تطوير المسالك بين عالم المقاولات والتعليم عبر التكوين المهني والمستمر. ويمكن أن تصير هذه المسالك رافعة قوية للتنمية في العديد من القطاعات الأساسية للاقتصاد من قبيل الصناعة التقليدية والصناعة الغذائية والذكاء الاصطناعي والفندقة.

وتلتزم الحكومة بتطوير عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات. فهو يعد تحديا كبيرا من حيث إدماج الشباب في سوق الشغل أو من حيث تلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات. وفي حين تضاعف تقريبا عدد الشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العشرين سنة الأخيرة، ما زال العرض الحالي من التكوين المهني يعاني أوجه قصور من قبيل عدم ملاءمة طرق التدريس وضعف استجابته لحاجيات سوق الشغل.

وتعزيزا لجاذبية التكوين المهني، ستحرص الحكومة على خلق مسالك بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى في سبيل تمكين الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم الأكاديمي، وذلك بفضل نظام المصادقة على المكتسبات المهنية. ورفعا للتحدي الذي يطرحه تحديث التكوين المهني، تسهر الحكومة على تطبيق البرنامج الذي أطلقه صاحب الجلالة، من خلال فتح ومواكبة 12 مدينة مهن وكفاءات. وستكون هذه المراكز التكوينية مؤسسات يكتسب فيها الشباب كفاءات مهنية متنوعة، تتيح تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية المؤهلة. وسيشمل التكوين المقدم تعلم اللغات وتبادلا مستمرا مع القطاع الخاص، لا سيما عبر التكوينات. وستكون هذه المؤسسات الحديثة راسخة في بيئتها المحلية وسيتيح الاندماج في منظومة جهوية تحسين الفرص المتاحة للخريجين الجدد وتحديد برامج التخصصات الأكثر ملاءمة للنسيج الاقتصادي المحلي.

2. الاهتمام بالثقافة والرياضة

إننا نؤكد داخل هذه الحكومة على ضرورة الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية والنهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين، كما نؤكد على ضرورة إحداث متحف وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية.

وفي المجال الرياضي، تؤكد الحكومة على سعيها الحثيث في ترصيد الاستراتيجيات الخاصة بالرياضة، وأيضاً بلورتها لسياسة عمومية رياضية تستجيب للحاجيات والقدرات، مع وضع آليات لتنزيلها بشكل أفضل باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية.

2-1 الثقافة: من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع

تستمد الحكومة من الخطب الملكية وتوجيهاتها السامية في مجال النهوض بالثقافة، قوتها في السعي إلى تثمين العنصر البشري، وتعمل على وضع سياسة ثقافية مندمجة ترمي إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتشبث بقيم الوطن والأمة، مع الإنفتاح على التعبيرات الفنية العصرية وجعل الثقافة رافعة للتنمية المجالية ولإدماج الشباب على وجه الخصوص.

كما ينصب اهتمام الحكومة على إحداث مشاريع كبرى مهيكلة للقطاع الثقافي، وتقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد اللغوي والإبداعي. وتؤمن الحكومة على أن الثقافة رهان استراتيجي يهم البناء المعرفي والهوياتي للمجتمع في وحدته وتنوعه في حاضره ومستقبله، لذلك تؤكد على أن دعم الدولة عامل حيوي وتحفيزي لصون النسيج الإبداعي الوطني وتطويره، وشرطاً يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية.

وبرز في المغرب وعي جماعي بدأ يعبر عن ذاته بمختلف الأساليب وفي مجالات متعددة مفاده أن للثقافة بعد سياسي، بحكم طرحها لعدد من الإشكالات ذات العلاقة بالاختيارات الكبرى للمجتمع، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق، تؤكد الحكومة على:

- الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية؛
- النهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين وإحداث متحف وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية؛
- دعم الرأسمال الثقافي وتعزيز الغنى والتنوع والاستفادة من عمليات التثمين المناسبة؛
- الرفع من التمويلات العمومية وتوفير جهات محتضنة، وتعزيز البنيات التحتية؛
- تحقيق التكافؤ في الحظوظ لجميع الفنانين المغاربة في الأعمال التلفزيونية والسينمائية؛
- دمج الرأسمال الثقافي في مؤسسات التنشئة كالمدرسة والإعلام وأماكن العيش؛
- توثيق الإبداع المغربي وتثمينه؛
- التنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته لتحويل الموروث إلى رأسمال قابل للتنشيط والحياة؛
- خلق تكوينات في مجال التدبير الثقافي، وتنشيط الفضاءات الثقافية والتنسيق بين مؤسسات التكوين في هذا الصدد؛
- حث الجمهور على الاهتمام بالفن عبر توسيع مجالات الإبداع في الجامعات؛
- تشجيع الفنون والآداب الشفاهية ومدها بكل إمكانيات الاستمرارية والتطور والانتشار.

هذا وستعمل الحكومة على العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل، والتمكين الثقافي لهذه الفئة. ويتعلق الأمر بتمييز إيجابي سيكون في متناول كافة المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة، بغض النظر عن ظروف دخلهم، وسواء كانوا من سكان المدن أو القرى.

وسيتخذ الجواز شكل بطاقة رقمية تكون أيضا بمثابة وسيلة في الجماعات الترابية وفي المؤسسات الثقافية والترفيهية لنيل تخفيضات على الخدمات المقدمة للشباب (رياضة، ثقافة، ترفيه). وسنعمل على إشراك الجماعات والشركاء الاقتصاديين من أجل تعزيز وتنويع عرض الخدمات المقدمة مع مرور الوقت. كما سنحث المؤسسات العمومية، من متاحف، وقاعات العروض، والمكتبات، والمسابح، على منح تخفيضات نوعية لكل الشباب.

2-2 الاهتمام بالرياضة باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية

تعتزم الحكومة تبني مقاربة متكاملة وشمولية مندمجة، بخلق شراكة حقيقية مع الجماعات الترابية، وتشجيع انخراط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الرياضي، بغية تطوير الرياضة محليا، وإحداث الوحدات الرياضية التربوية الجماعية، وتوفير الفضاءات الضرورية على الصعيد الترابي.

كما سيتم العمل على تقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية، والحث على تنسيق وتكاثف الجهود من أجل تحسين إنجازات رياضيينا على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

واعتبارا للأدوار المتنامية للرياضة، فإن الحكومة عازمة على:

- إعطاء الأولوية للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الترابي؛
- توضيح دور الجماعات الترابية في النهوض بقطاع الرياضة وتعزيز إرساء الالتقائية بين قطاعات الشباب والرياضة والتربية الوطنية ومضافرة جهودها؛
- منح التربية البدنية والرياضية مكانة بارزة في البرامج الدراسية، الرفع من ساعاتها ومن المعامل الممنوح لهذه المادة؛
- بث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية الميهكلة على الصعيد الترابي، من خلال تحفيز الجمعيات الرياضية، وتشجيعها على ممارسة أنشطتها داخل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين المهني؛
- تزويد مؤسسات التربية والتعليم المدرسي العمومي والخصوصي بالبنيات التحتية الرياضية الملائمة، والعمل على تمكين التلاميذ من استعمالها بعد انتهاء الحصص الدراسية؛
- إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج تكوين الأطر لقطاعات الرياضة والتربية الوطنية؛

- مضاعفة الجهود لتأهيل التشريع الرياضي، وتعزيز مبادرة الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيير نوعي في طرق وآليات عمل التنظيمات الرياضية الوطنية، وتوفير الفضاءات والبنيات التحتية المفتوحة في وجه الشباب؛
- تبني مقاربة متكاملة وشمولية مندمجة، بخلق شراكة حقيقية مع الجماعات الترابية، وتشجيع انخراط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الرياضي؛
- إحداث مسالك للتكوين الاحترافي للرياضة وجعلها من روافد الاقتصاد الوطني الخلاقة لفرص الشغل ورفع مساهمتها في الناتج الداخلي العام.

المصادر والمراجع المعتمدة

-محمد عبدالوهاب العلالي، «الثقافة والاتصال والمجتمع»، منشورات خمائل (الرباط)، الطبعة الأولى 1997.

-علي أومليل، «سؤال الثقافة.. الثقافة العربية في عالم متحول»، المركز الثقافي العربي (الدارالبضاء)، الطبعة الأولى 2005.

-أمينة التوزاني، «السياسة الثقافية في المغرب»، ترجمة: عبدالهادي الإدريسي، منشورات ملتقى الطرق (الدارالبيضاء)، الطبعة الأولى 2020.

-مجموعة مؤلفين، «نظرية الثقافة»، ترجمة: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، عدد يوليو 1997.

-حياة الدرعي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه حول موضوع: التواصل السياسي: نموذجا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية»، السنة الجامعية 2015-2014.

- محمد ضريف، «القانون الدستوري.. مدخل لدراسة النظرية العامة والانظمة السياسية»، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدارالبيضاء، نونبر 1998.

-أسامة الغزالي، «حرب الأحزاب السياسية في العالم الثالث»، عالم المعرفة، العدد 117، الطبعة الأولى 1987.

-حسين عبد الحميد رشوان، «الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان»، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة 2006.

-الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لـ 30 يوليوز 2004.

-الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لـ 30 يوليوز 2013.

-دستور المملكة المغربية 2011.

-البرامج الانتخابية للأحزاب المغربية المشمولة بالدراسة للانتخابات التشريعية 2016.

-الأطروحات السياسية للمؤتمرات الأخيرة لكل من حزب: «الاستقلال، التقدم والاشتراكية، الاتحاد الاشتراكي، الحركة الشعبية».

Culture Resource
المـورد الثقافي

المـــورد الـــثـــقـــافـــي

مؤسسـة إقليميـة غـير ربحيـة تأسسـت عـام 2003، تسـعى إلى دعـم الإبـداع الفنـي في المنطقـة العربيـة وتشـجيع التبـادل الثقـافي داخـل المنطقـة وخارجهـا. تهـدف المؤسسـة إلى دعـم الفنانـين والفاعلـين الثقافيـين والمؤسسـات الثقافيـة مـن خـلال المنح وبنـاء القدرات والمنشـورات والتشـبيك، وإلى نـشر وترويـج الأعـمال الإبداعيـة المصنفـة خـارج التيـار التجـاري السـائد، إقليميـاً وعالميـاً، وتحسـين الـشروط التـي تسـمح بإنتـاج هـذه الأعـمال مـن خـلال الأبحـاث والعمـل على السياسـات الثقافيـة.

تسـتند المؤسسـة في عملهـا إلى الإيمـان بالـدور الجوهـري الـذي تلعبـه الثقافـة في تنميـة المجتمـع المـدني وبأهميـة إتاحـة الثقافـة للجميـع وبحـق الفنانـين في التعبـير بحرّيـة.

عـلى مـرّ السـنين، تمكنـت مؤسسـة المـورد الثقـافي من دعـم أعمال أكـثر من ألـف فنـان/ة وفاعل/ة ثقـافي/ة، ومـن الوصـول إلى آلاف الجماهـير مـن أفـراد ومجتمعـات محليـة مـن خـلال أنشـطتها وخدماتهـا، وهـي مسـتمرة بتطويـر عملهـا والمحافظـة عـلى كونهـا نموذجًـا إيجابيًـا لمؤسسـة ثقافيـة مسـتقلة تعتمـد الشـفافية والمصداقيـة كمعايـير أساسـية لعملهـا.

نـــــــظـــــــرة

مبـادرة شـبابية لتعزيـز الثقافـة المغربيـة والمسـاهمة في النهـوض بـأدوار الإعـلام فيـما يتعلـق بمواكبـة السياسـات العموميـة في المجـال الثقـافي واسـتثمار الثـورة الرقميـة وأنمـاط التواصـل الجديـدة في خدمـة الإبـداع والإنتـاج الثقـافي والترافـع مـن أجـل الحـق في الثقافـة للجميـع وتكريس المشـاركة الإيجابيـة للشـباب عـبر المرتكـزات والأسـس الثقافيـة في شـموليتها.

انطلقـت «نظـرة» كمبـادرة رقميـة عـبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي لرصـد التعبـيرات الثقافيـة والأدبيـة، خصوصـا عـبر منصـة فايسـبوك، ثـم نشـطت بشـكل كبـير خـلال فـترة الجائحـة ومـا صاحبهـا مـن حجـر صحـي ألـزم الجميـع بالمكـوث في البيـوت، حيـث نظمـت «نظـرة» لقـاءات رقميـة لتقديـم قـراءات في كتـب ومناقشـتها وحفـلات فنيـة عـن بعـد، ليتـم الانتقـال بالمبـادرة مـن المجـال الافـتراضي إلى التأسـيس القانـوني وتواصـل تنظيـم لقـاءات رقميـة وفـق تيـمات محـددة تهـدف إلى نـشر الوعـي بمجموعـة مـن القضايـا التـي تهـم المواطنـات والمواطنـين، وتـبرز دور وسـائل التواصـل الاجتماعـي في تعزيـز الوعـي المجتمعـي، مـع وضـع مخطـط اسـتراتيجي لانطـلاق أنشـطتها ضمـن برامـج محـددة الأهـداف والنتائـج.

نظرة
للثقافة و الإعلام